مقالاتي

د. صلاح هاشم

فكر يصنع حضارة

الكـــتـــاب: مقالاتي/ د. صلاح هاشم
المـــؤلـــف: هاشم، صلاح
الـــنـــوع: سياسة
الطبـــعـــة: الأولى/ القاهرة ٢٠١٢
عدد الصفحات: ١٣٩ صفحة
المـــقـــاس: ١٧×٢٤

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: شيماء رضوان

صرح للنشر والتوزيع | فكر يصنع حضارة

المدير العام: عبود مصطفى عبود
كورنيش المعادي، بجوار مستشفى السلام الدولي، أبراج المهندسين (أ)
برج (٢) الدور العاشر.
ت: (٢٥٢٤٠١٦٦)(٢+)
البريد الإليكتروني: darsarh@gmail.com
الموقع الإليكتروني: www.dar-sarh.com
رقـــم الإيـــداع:
التـــرقيـــم الـــدولي:
ديـــــــــوي :

حقوق النشر محفوظة للناشر

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر

مقالاتي

المحتويات

معارك الميادين ومستقبل الوطن..... ٧

الثورة.. والمفهوم الخاطئ للنظام..... ١١

الليبراليون.. وفخ البرلمان..... ١٥

أيها العملاء.. ارفعوا الأقنعة..... ١٩

رايحين على فين؟..... ٢٣

ماذا يريد الشعب من المجلس العسكري؟..... ٢٧

من البرلمان إلى الميدان..... ٣١

أصوات الفقراء هل يسمعها الوزراء؟..... ٣٥

الانتخابات والسيناريو الأسوأ للديمقراطية – ماذا لو نجح الفلول وسقطت الرموز؟..... ٣٩

المعونة الأمريكية.. كيك وبريك..... ٤٣

باي باي يا حكومة..... ٤٧

ضحايا الإصلاح والتغيير..... ٥١

متى يسقط النظام؟..... ٥٥

من الذي خان الثورة..... ٥٩

إعلاميون بلا ضمير.. وشعب بلا وعي..... ٦٣
العرافة والزمن الأغبر..... ٦٧
المناهضون للتغيير..... ٧١
احذروا.. الصعايدة قادمون..... ٧٥
لماذا قامت الثورة؟ - أحلام مشرقة وواقع أليم..... ٧٩
مصر لا تقبل ضرّة..... ٨٣
الأزمة ... والحوار..... ٨٧
مواكب الفساد.. و مراكب التنمية..... ٩١
الميادين الثائرة.. وغيبة العقل الثوري..... ٩٥
ثورة المصريين - إرهاصات الانتصار ومخاوف الانكسار..... ٩٩
لماذا نتحامل على الفقراء؟..... ١٠٧
جرى إيه يا نيابة؟..... ١١١
الأمن والضمير.. والنوم في العسل..... ١١٥
الليبراليون والجماعة... في حضرة الرئيس..... ١١٩
الوعي الثوري.. وأزمة الفلول..... ١٢٣
خيانة الثورة..... ١٢٧
ماذا لو تخلى المجلس العسكري؟ - الأزمة وحتمية العلاج..... ١٣١
مَنْ أسقط النظام؟..... ١٣٥

***

معارك الميادين ومستقبل الوطن

تحدثت في مقالات عديدة عن مفارم الأفعال الثورية غير العاقلة، مؤكدًا أن الضحية الأولى لهذه الأفعال هي مصر وحدها ودون غيرها، ليست مصر الميادين ولا مصر العسكر ولا النخب السياسية والمثقفين ولكن مصر البسطاء والعامة من أبناء الوطن؛ ولكن يبدو أنني كنت غافلًا ومحسن الظن بأخلاق الميادين. التي كشف الواقع عن غيبتها ووجودية العقل الثوري، ولكنه ليس العقل الذي أعنيته في مقالاتي، فثمة عقل آخر لا يرى في مصر واستقرارها راحته ولا منفعته.. لقد هانت عليهم جميعًا دماء المصريين التي افترشت الميادين وداست عليها أقدام المتآمرين ومنزوعي الضمائر العادلة. لقد هالني وأرعبني حديثي مع صديقي المفكر السياسي المعروف الذي أكد لي بكل إصرار أن ٢٥ يناير القادمة سوف تشهد مولد ثورة جديدة ربما كانت الأخطر لتغيير وجه الوطن العبوس الذي صنعته سياسات مبارك على مدار تاريخه السياسي الظالم، وكأن ما حدث في يناير الماضي كان مجرد «لعب عيال» أو سيناريو لثورة حقيقية ربما لم تحدث بعد،، فسألته عن الهدف من الثورة القادمة

وقد رحل مبارك،، فأجابني: ثورة لرحيل العسكر.. مبررًا رحيلهم بالخيانة والتآمر والتستر والمحافظة على نظام مبارك.. فسألته عن الدم الذي ربما ينزف والوطن الذي ربما يحترق.. فأجابني كنا في عهد مبارك نفقد في حوادث الطرق أكثر من سبعة ألف مواطن فلا يضيرنا الآن أن تفقد مصر مثلهم لكي تنجح الثورة ويسقط النظام .. وكأن نجاح الثورة مرهون بسفك الدماء وتمزيق القلوب والمشاعر، فكيف إذًا تكون سلمية ونظيفة؟ .. ولولا ثقتي في وطنية هذا الصديق لوصمته بالتآمر وأسأت الظن به.. ولكنها فتنة بكل المقاييس باتت تطل علينا من كل منفذ وشارع في غيبة حقيقية من وجود المجلس العسكري، حيث ازدحمت شوارعنا ومؤسساتنا بالعملاء والخونة والجواسيس من كافة الأجهزة الاستخباراتية العالمية، وامتلأت بيوتنا بالأسلحة النارية بكافة موديلاتها وأحجامها، واكتظت الميادين بالبلطجية، واختلط علينا الحابل بالنابل وبتنا لا نستطيع أن نفرق بين الوطنى والعميل والبلطجي والثائر الحق، فمن إذًا المسئول؟ فحين استلم المجلس العسكرى زمام الوطن كانت الميادين لا تحوي في بطونها سوى الشرفاء من الثائرين ولا يقف على نواصيها سوى العقلاء والمخلصين، فمن أين وكيف امتلأت الآن بالعملاء والمتآمرين؟ لقد استلم المجلس العسكري الحكم بإرادة الشعب الحرة ومباركة الميادين الثائرة وكان شعارها الشعب يريد.. فقد كانت الميادين تعبر حقًا عن أرادة الشعب ..والآن لم يكن الشعب يريد سوى أمن مصر واستقرارها وحقن دماء أبنائها.. فلماذا إذًا تعددت الإرادات وانقسمت إلى إرادة للعسكر والميادين والليبراليين والأقباط والإخوان والسلفيين، في تغافل تام لإرادة الشعب الحقيقية المتمثلة في حزب الكنبة الذي في نظري هو أقوى هذه الأحزاب وأصدقها وأصلحها .. وكل ذلك ما هم إلا وصايا على الشعب

قناعة بأميته وعدم أهليته للتعبير عن إرادته ورسم مستقبله فهو في نظرهم لا يعرف مصلحته. فالواقع ما زال مؤلمًا والحقيقة أدهى وآمر، والمستقبل سوف يكون معتمًا ما لم يتخذ المجلس العسكري تدابيرًا كافية لإنقاذ الوطن من هول ذلك اليوم المرتقب، ويتوخى الحذر في إدارة الأزمة وعليه ألا ينتظر حتى تقع الكارثة كي يتحرك.. فلا بد من اجتماع عاجل مع ممثلي كافة القوى السياسية والائتلافات الثورية بجدول أعمال محدد الهدف والتوقيت ومعلوم للعامة، وتلتزم كافة القوى السياسية بعدم النزول إلى الميادين تمامًا في هذا اليوم ويتم الإعلان عن ذلك صراحة لنتمكن من كشف ومحاصرة البلطجية والمتآمرين على حرق الوطن وإجهاض ثورته، ولا بد من دعوة أصحاب كافة الفضائيات وكبار الإعلاميين للتوقيع على ميثاق شرف الثورة المصرية السلمية وأخذ العهود وإقرار العقوبات على المحرضين، وعلى المجلس أيضًا أن يقدم بكل صراحة وتأكيد خارطة طريق محددة التوقيت لانتخاب الرئيس وتسليم السلطة وبالشكل الذي يقنع معظم القوى السياسية إن لم يكن جميعها، والعمل على استنهاض الهمم والعقول والجهود الداعية إلى بناء الوطن والمحافظة على ثورته نظيفة بلا دم.. اللهم إني قد بلغت .. اللهم فاشهد..

***

الثورة .. والمفهوم الخاطئ للنظام

جاءت الثورات المصرية مناهضة لثقافة الإفساد وإجرام السلطة التي مارسها النظام الحاكم لسنوات طويلة، عاش فيها الإنسان المصري حالة من الضياع المنهجي، تلك الحالة التي أفقدته التواصل مع ذاته من ناحية ومن ناحية ثانية مع معطيات المجتمع الذي يعيش فيه، فضاعت روح الانتماء وانكسرت الإرادة، ولانت الهمم، وتمططت الضمائر والذمم، وباتت اللامبالاة أو ما يعرف بالتول الإجتماعي هو السمة الغالبة لخصائص الشاب المصري، فلم يكن هناك إنتاج قابل للتصدير، ولا أعمال دخلت ذاكرة التاريخ، ولا تعليم ولا إبداع تألق للعالمية، وكأن الإبداع في مصر انتهى منذ السبعينيات من القرن الفائت، وبيت القصيد في ذلك كله هي حالة الفساد المنظومي أو الإفساد المنظم التي لمسها الإنسان المصري في شتى ميادين الحياة صحة وتعليمًا وخلافه، وجاءت الثورة لتضع أيدينا على مواطن الفشل والضياع؛ أملًا في استمرار الشخصية المصرية المتفردة وتنمية قدراتها على التعايش والتواصل مع مجتمع العولمة، إلا أن كثيرًا من الناس أدركوا الثورة إدراكًا خاطئًا،

وراحوا يعبثون بكل ما هو نظامي أو منظم، فلم يثورا فقط من أجل إسقاط نظام مبارك وإنما سعوا بدون وعي لإسقاط النظام الحياتي للشعب، وأماطوا اللثام عن الوجه الأسوء في العلاقات الاجتماعية، فوضعوا جل همهم في تغيير قيادات الحكومة والحزب الوطني المنحل؛ متجاهلين حالة الفساد والفبركة الممنهجة التي مارسها المصريون حكومة وشعبًا، حتى صار الفساد ثقافة متأصلة في السلوك الإداري.. ولم تزد الثورة هذا السلوك إلا عمقًا حتى بات الانفلات والفوضى هي السمة الغالبة للمرحلة الراهنة.. وأصبح المسئولون عن النظام يدًا لا تعرف العقاب وإنما التسكين والطبطبة، فنسى رجال الشرطة واجبهم في تأمين الشارع وتسيير حركته، وُوضِع التعليم الذي هو هدف الثورة في مأزق تاريخي محتوم، إذ أنه انتظم شكلًا واختل مضمونًا ومنهجًا، حيث سماح المسئولون عن التعليم لحملة الدبلومات المتوسطة بالعمل في التدريس مستندين على شهادات خبرة مفبركة بالعمل في هذا المجال واتجه آخرون إلى الاعتصام والإضراب مطالبين بحقوق مادية .. متناسين أن العمل واجب أخلاقي والأجر رزق مكفول من السماء، مما يبشر بارتفاع معدلات التسرب الدراسي وتزايد الأميون. وما ينتج عن ذلك من تفشي لظواهر التسول وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال وغيرها، وأقحم أساتذة الجامعات الطلاب في التحريض ضد إسقاط أو تشويه أساتذة آخرون، لقد استقطب الأساتذة الطلاب إلى حلبة الصراع على السلطة.. فضاعت الهيبة وضاع الهدف .. فهم بذلك يساهمون في إسقاط جيلًا كاملًا من حسابات الثورة، ربما شكل هذا الجيل في – حالة فشله الدراسي – قنبلة موقوتة تسهم في إسقاط الثورة وحرق مكتسباتها؛ ولهذا فإنني أطالب المتظاهرين والمضربين في شتي المجالات وأقول لهم إن كانت لكم مطالب

فعليكم حقوق وواجبات يجب أن تؤدوها أولًا، وكما أنكم شكلتم ائتلافات للمطالبة بالحقوق، فعليكم أن تشكلوا لجانًا لمراقبة الأداء في شتى ميادين العمل والإنتاج، بما يضمن الانضباط في العمل والحفاظ على النظام الحياتي اليومي للمواطن، حتي يتسنى لنا النهوض والخروج من براثن المرحلة الانتقالية المتأزمة التي نعيشها، فلا بد للثورة إن لم يكن لها قائدًا أن يكون لها عقلاء يتحملون مسئولية الحفاظ على نظام الدولة، وتحقيق أهداف الثورة ومطالب الشعب ...

***

الليبراليون.. وفخ البرلمان

جاءت ثورة ٢٥ يناير تعبيرًا عن معاناة طويلة عاشها المصريون بكل طوائفهم، فى ظل أنظمة شمولية فاسدة لم تنتج للوطن سوى جيلًا مغيب الوعي معتل الجسد مبعثر الأحلام مشتت العقيدة، وصلت به درجات الإحباط واللامبالاة إلى أن باع مستقبله مقابل قريشات قليلة يسد بها جوعه ويعالج بها جسده المنهك، لقد باع الشعب مستقبله عندما باع أصواته لمرشحي الحزب الوطنى فى كافة المستويات البرلمانية من المحليات إلى مجلسي الشعب والشورى، بمساندة من حكومة الحزب التى حرصت دائمًا على أن يسبق الانتخابات البرلمانية شحوح في السلع وارتفاع في الأسعار، ليصبح أكل اللحمة حلمًا وليس فقط مطلبًا لفقراء الوطن، ذلك الحلم الذي تضخم على موائد الأغنياء والسياسيين وامتلأت من فضلاته سلال الزبالة، ليرفع الحزب شعاره الانتخابي "من أجلك أنت.." والذي يمتنع عن بيع صوته يلجأ النظام إلى تزويره. حتى صار البرلمان الشعبي المنزه عن التزوير والتربيط والمعبر عن أمال الشعب وإراداته هدفًا منشود للمثقفين والبسطاء من أبناء الوطن الذين

رأوا في نزاهة البرلمان وشفافيته مخرجًا من فساد النظام المستبد وظل البسطاء المثقفين والليبراليون منهم يحلمون يسعون لتحقيق الحلم، حتى جاءت ثورة يناير ليتحقق لهم الحلم المنشود المتمثل في مجلس الشعب المُعَبِر عن الإرادة العامة للشعب. وهو المطلب الوحيد الذي لم تختلف عليه كافة التوجهات والقوى السياسية. وارتضى الجميع عن قناعة الديمقراطية أداة لتشكيل البرلمان وإدارته. ورأوا في نزاهته حلًّا لكافة أزماته المتأصلة في كافة مجالات الحياة، وعليه يعقد الأمل في بناء الوطن الجديد وبالشكل الذي يحلم به الشعب ويرتضيه. وتضامنت التيارات الدينية التي ترى في الدين حلًّا لكافة الأزمات، وفي حين حلم الليبراليون ببرلمان متوازن لا يعرف الأغلبية حصد التيار الإسلامي بتاريخه الطويل في الصراع مع النظام المخلوع وخبراته السياسية الواسعة في إدارة الصراع فضلًا عن أن الشعب المصري متدين بطبعته ويميل دائمًا إلى الاحتكام للدين في تصريف كافة أمور الحياة. والآن وقد سقط النظام بإرادة شعبية عارمة وتشكل البرلمان بنفس الإرادة بأغلبية دينية لا تقل عن ٧٥ ٪ و٢٥ موزعة على كافة الأحزاب والقوى السياسية وفي أول جلسات البرلمان المنتظر ظهر الشقاق بين صفوف النواب والقوى السياسية بين أغلبية دينية تتحرك بعقل جمعي ووفق نظام محدد وفعال ومنهج واضح في الإدارة وتسلسل قيادي محترم وبين أقلية ليبرالية وثورية تتحرك بعقل فردي ولا تملك سوى بعض كاريزما شخصية مثقفة وقناعات بأنهم من قاموا بالثورة وأشعلوا فتيلها وهم من أسقط النظام ولم يكن لهم سلاح سوى الحلم وظهر الخلاف بداية من القسم الدستوري الذي التزم الإخوان المسلمون بنصه وخرج الليبراليون عن النص، وصولًا إلى تشكيل اللجان وإعلان انشقاق الليبراليون وانسحابهم من تشكيل

اللجان بفعل ديمقراطية الأغلبية التي سلبتهم الحول والقوة، إذ شعروا بأنهم في مأذق تاريخي فهم قلة مقابل أغلبية دينية تخرج كافة القرارات من عباءتها ولن تأخذ الليبرالية إلا ما تسمح به الأغلبية، وهكذا فقد أدرك الليبراليون أنهم وقعوا في فخ اسمه البرلمان أو في برلمان مفخخ بالديمقراطية ليختبروا مدى إيمانهم بالشعارات التي يرددونها والداعية على الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر، تلك الشعارات التي نادوا بها طويلًا وعندما تحققت وأدركوا تعارضها مع مصالحهم كانوا أول من خالفها واعترض عليها. ففي صراعهم الطويل في إسقاط النظام لم يتوقعوا يومًا سيادة التيارات الدينية حالة سقوط النظام بل وتحل محله؛ فقد خذلتهم الأغلبية الصامتة وأحبطت كل مساعيهم، ونقلتهم من ديكتاتورية أغلبية الحزب الوطني إلى دكتاتورية الأغلبية الدينية؛ وانتقلت مصر برمتها إلى ديكتاتورية الميادين؛ الأمر الذي أرجع الليبراليين إلى نقطة الصفر المربع الذي يحتم عليهم المكوث في المعركة ومواصلة الكفاح ليس ضد الحزب الوطنى هذه المرة بل ضد جماعة الإخوان المسلمين واصميها بالنفعية ومتهميها بخيانة الثورة والتحالف مع العسكر . وخرجوا من برلمانهم منددين بالديمقراطية ،عائدين إلى الميادين يؤججون معاركها ويشعلون فتيل الثورة فى شعاراتها ومطالبها، وتفاعلت معهم الميادين حتى أحرقت العلم المصري احتجاجًا على نتائج الانتخابات وانسياق الصامتين خلف التوجهات الدينية. وهكذا فقد انقسم البرلمان كما انقسمت الميادين في ذكرى الثورة بين محتفل بها ومطالب بالانتقام والثائر والاستمرار في الثورة والسؤال إلى متى سوف يظل هذا الانقسام والتناحر ومتى تندمج الأقلية في الأغلبية؟ وماذا لو كانت الأغلبية لليبراليين .. فكيف حينها يديرون البرلمان.. وما شكل قراراتهم..

وكيف يتعاملون مع الأقليات الدينية؟ وهل يمتلك الإخوان حلولًا للَّم الشمل ورأب الصدع؟ ومتى يغادر الثائرون الميادين ويرضوا بالبرلمان وسيلة للتعبير عنهم وتحقيق مطالبهم؟ حتى تتحقق أهداف الثورة، ولا تصبح مجرد أوهام في أذهان مراهقين.. يراهنون بها على استقرار الوطن ومستقبله، ولا أرى ذلك يتحقق دون إعلاء مصلحة الوطن فوق كل جماعة وتوجه وهدف ومصلحة. ولكن هل يرضى الليبراليون بالاستسلام والتسليم بالواقع والوقوع طواعية في فخ البرلمان؟

***

أيها العملاء .. ارفعوا الأقنعة

لقد أثارت أحداث بورسعيد بداخلنا شجونًا كثيرة خوفًا على مستقبل الوطن الحبيب المبتلى بانفعالات أبنائه، ذلك الوطن الذي أراه يتهاوى يومًا بعد الآخر في لحظة تاريخية حاسمة عربد فيها المجرمون في شوارعنا وتطاولت أيديهم على دماء أبنائنا وممتلكاتنا وعَلَت أصواتهم فوق كل عقل.. لحظة ضبابية قاتمة، لم تكرس بداخلنا سوى العنف الذي يغذي الجريمة ويفرد رقعتها ويجعلها سلوكًا يوميًّا مشروعًا بداية من سرقة بالإكراه حتى السطو المسلح على الممتلكات.. لحظة تُرِك فيها الحبل على غاربه دون ضابط أو رابط، تخلى فيها بعض المثقفين عن العقل وتجاوزوا الرؤية الوطنية الصادقة التي تحقن الدم وتتنقل بالثورة خطوة للأمام، فباتوا يمارسون أدوارًا تحريضية دعمتها قنوات فضائية متآمرة وصحف صفراء عميلة، تدعو دون ملل إلى قلقلة الأمن وزعزعة الاستقرار والتشكيك المستمر في النخبة الحاكمة، سواء التي تحكم بحكم الظرف التاريخي وأعني العسكر أو تلك المنتخبة بإرادة الشعب. مثقفون كرسوا أقلامهم وأوقاتهم عبر الفيس بوك

والصحف والفضائيات لدعوة الشعب إلى إعلان العصيان المدني بنشر الأكاذيب وتشويه الحقائق والسخرية من الدينيين، فمن أين أتوا بكل هذا الوقت والجهد للتحريض وبث السموم، ولما كل هذا الازدراء والاحتقان من الإسلاميين، وهل لدوافع ذاتية أم لدوافع مدفوعة الثمن.. كلها دعوات تخريبية من مدعي الثقافة يطالبون فيها بالخروج على النظام وهتك هيبة الدولة واستنكار شريعة البرلمان وتكريس فكرة تآمر الإسلاميون مع العسكر وكأن تعاونهم سبة، وكأن العسكر ليس من نيط بهم حماية الوطن والدفاع عن أراضية، وليس هم من يفترشون الرمال ويلتحفون بالطل كي ينام الشعب في نعيم الاستقرار، وأيهما في صالح الوطن التعاون بين البرلمان والعسكر أم التناحر والصراع بينهما..ولماذا نتعامل مع جنود الجيش والشرطة كمتآمرين وخونة ونستبيح دمائهم، أليس هم نبت مصري أم نبات شيطاني خرج عن غير رغبة مصرية في وجوده، فأولئك لم يلتحقوا بالجيش إلا لأداء واجباتهم الوطنية فكيف يكون جزائهم التخوين والسحل والقتل.. مقابل تهرب بعض هؤلاء المثقفين من الخدمة العسكرية ..فكيف يطالبون بعودة الأمن للشارع ويطاردون أفراده ويشككون في ذمم قياداته، ويساندون حرق أقسام الشرطة ويطالبون بعودة الأمن .. وما المتورطون في هذه الجرائم إلا نتاج لدعوة هذه الزمرة عبر الفضائيات التي استبعدت من شاشاتها الشرفاء من أصحاب الرأي وجعلت العملاء منهم في الصدارة..ولا أكون متجنيًّا على بعض هذه القنوات إذا تساءلت من أين أتت برعاة لبرامجها لا سيما في هذه الظروف الاقتصادية المتأزمة التي يمر بها الوطن ويتحملها رجال الأعمال الذين عجزت قدرتهم المالية على تحمل تكاليف الإعلان والرعاية. وكذلك فما زال هؤلاء الإعلاميون يتقاضون نفس الأجور

السابقة .. واستغل هؤلاء العملاء بعض القنوات الشريفة منها لعمل مداخلات تمثيلية يصرخون فيها مستغيثون من قسوة رجال الداخلية والجيش ويطالبون العامة بالنزول للميادين ويكون البسطاء والشرفاء هم الضحايا. فكلنا سمع خبر إخلاء ماسبيرو من الجيش واستعداد وزارة الداخلية لإخلاء الوزارة ولم يكن ذلك سوى خديعة لجلب وإغراء المجرمين والبلطجية لممارسة أعمال العنف في وسط زحام المتظاهرين الأبرياء الذين انساقوا ثقة في تحليل ورؤية الزمرة المثقفة العميلة التي باعت ضمائرها وأوطانها مقابل حفنة من المال دفع ثمنها شبابنا الأبرياء أنهارًا من الدم ما بين الميادين الثائرة والملاعب الملتهبة.. فماذا نتوقع في بلد تعطل فيها قانون الطوارئ بعد ثلاثين عام من التجبر وفي ظل غيبة كاملة للجهاز الأمني وندرة واسعة في متطلبات العيش من السلع الأساسية إلا الانفلات وأن تصبح الجريمة هي الخيار الأوحد أمام الأفراد لإشباع احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم ولعل جريمة تحول الأراضي الزراعية إلى كتل خراسانية خير شاهد على ذلك.. لذا فإنني أطالب بتطبيق الأحكام العرفية وملاحقة المتآمرين والداعين للفتنة وفض الشمل أينما كانوا ومهما كانت حيثياتهم.. فلم يبق على انتخابات الرئاسة سوى أسابيع قليلة فلنصبر ولا نتح الفرصة للمتآمرين للتوغل في شئون الوطن .. ومن هنا أناشد العسكر بالصبر وسرعة التخلي وأقول لهم: اعلموا.. فأينما تسوء نواياكم وتطل مصالحكم تترصد بكم الجرائم .. وأناشد العامة الصامتة خلف الجرائد والتلفاز تحملوا.. فقد فات الكثير، ولا تصدقوا كل ما تسمعوه ولا نصف ما ترونه.. وأدعو الإعلاميين والكتبة إلى الحذر وصحوة الضمائر واذكرهم بأن الكلمة أمانة فيجب أن يراعوها .. وأدعو شبابنا الثائر في الميادين إلى التعقل في حب الوطن .. فمن الحب ما قتل ..

وأهمس في أذن الدكتورالكتاتني: إذا أردت أن تفشل عملًا عظيمًا فشكِل له لجنة.
وأقول لأعضاء البرلمان ابتعدوا عن الخطب المنبرية فليس من أجل ذلك انتخبناكم..

***

رايحين على فين ..؟

لقد جبلت الشعوب على الحلم، وغالبًا ما تكلف الحكومات بتحقيقه، وفي إطار تحقيق هذا الحلم الذي هو حق مكفول للشعوب ربما تقف الطبيعة بكوارثها حائلًا دون تحقيقه، وعندها تتوحد إرادة الشعوب والحكومات لمجابهة قوى الطبيعة تمسكًا بحقهم في، إذا انتصرت الطبيعة على الحلم تكون الشعوب وليس الحكومات هي الضحايا، وفي أحايين كثيرة تصبح الحكومة هي الحائل الأساسي دون تحقيق الشعب لأحلامه المشروعة،، وهنا يصبح الحلم أزمة، يتعامل معها الشعب بروح الدبلوماسية الهادئة والتي غالبًا ما تعتبرها الحكومات تعبيرًا عن الضعف وفقدان للحول والقوة، وإذا تمادت الحكومات في استعلائها وتجاهلها لأحلام الشعوب، واختلفت إرادة كل منهما حتى تصادمت؛ هَبّت الشعوب ثائرة، ثورة ليست لتغيير النظام كما حدث في مصر وإنما ثورة لتحقيق الحلم وإنفاذ الطموح وتوسيع الخيارات وفرص السعادة أمام أبناء الشعب التي أغلقت الحكومة أمامها كل منفذ. والثابت في كل هذه الحالات هو امتلاك الشعب لزمام حكمه ومفاتيح حريته في الرأي والتعبير

عن الحلم، وعليه أن يتحمل دائمًا أخطاء الديمقراطية التي ضحى من أجلها بالثمين من موارده ودماء أبناءه. لقد أخطأت الميادين الثائرة في فهمها للنظام، كما أخطأت الفهم لكثير من مصطلحات الثورة، ففلول النظام الحقيقيين ليسوا أعضاء الحزب الوطني المنحل وإنما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ورثها النظام البائد للثورة والشعب، وأن الثورة المضادة ليست هي ثورة فلول الوطني الحالمين بعودته بل هي ثورة الأغلبية الصامتة التي لا ترى في أعينها سوى الخبز كبديل للحرية التي ينشدها التحرير.

والغريب في الحالة المصرية أن تعطش الشعب للحرية وفرحته بالانتصار على النظام الفاسد جعله يقبل بنظام جديد ليس لكونه الأفضل ولكنه المغاير للنظام الذي كَبَل حريته وقيد طموحاته وكسر ميزان العدل فيه، وربما كان البديل هو الأصعب والأخطر، بيد أن الشعب وليس الميدان هنا ما زال يرغب في المكوث كثيرًا في معامل التجريب، والسؤال هنا من سوف يدفع فاتورة التجريب والتجارب الفاشلة سوى فقراء هذا الشعب وضعفاءه الذين هم دائمًا ما يكونوا وقودًا للصراعات والحروب والثورات. هل سوف تظل مصر طويلًا بين مطرقة النظام البائد وسندان ثوار التحرير، ومتى تتوقف الثورة وتنطفئ نيرانها، خاصة وأن التحرير قد أعلن أنها مستمرة بلا توقف، متى يعبر الشعب عن مطالبه دون وصاية عليه من الميادين التي قَسَّمت إرادة الشعب بين العباسية والتحرير؟ ومتى تكف الإرادة المصرية عن التعصب والتطرف في خياراتها وترضى بالوسطية بديلًا للنظام، فهي انتقلت من الحزب الوطني بسياساته المتجبرة لتحتكم إلى الدين في تشكيل البرلمان- من أقصى

الشمال إلى أقصى اليمين – ونحن لسنا ضد الدولة الدينية ولكن كنت أتمنى أن يتم إقامتها عن وعي كامل من الشعب وأن يكون التصويت لا لعرق ولا قرابة ولا لدين، ولكن المعيار هو الأفضل مهما كانت عقيدته السياسية والدينية ومهما كانت خلفياته الثقافية، لا شك أن نطرف الناخبين في اختيار أعضاء البرلمان هو ضرب للثورة في عنقها وإهدار مقصودًا لأرواح الشهداء.

متى تتوحد إرادة الشعب مع الحكومة في النهوض بالاقتصاد المصرى، الذي ربما إن نهض ونمى تغيرت ثقافة الشعب وأحسن اختيار قياداته وممثليه، فالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد وثيقة للغاية، وعمومًا فإن أغفلت الثورة بعدها الاقتصادى واستشعرت الأغلبية الصامتة أو حزب الكنبة كما يدعون بمخاطر الجوع ربما تحركت هذه الجموع من كل حدب وصوب – فهي لا تعرف الميادين ولا تفهم في السياسة ولا ترى في أعينها سوى الخبز .. عنده احذروا من ثورة للجياع ...

***

ماذا يريد الشعب من المجلس العسكري ..؟

لا شك أن القراءة الجيدة للأحداث التي مرت بها مصر منذ تنحي الرئيس واستلام المجلس العسكري لمقاليد الحكم تنم عن شيءٍ واحدٍ وهو عدم فهم الغالبية العظمى من أطياف الشعب لطبيعة المرحلة الراهنة والمهمة الحقيقية للمجلس العسكري في هذه المرحلة التي انتفت عنها صفة الانتقالية لتصبح مرحلة للفوضى والعبث بمقدرات البلاد ومستقبل مصر وأمنها الاستراتيجي.. وأن هذا الفهم الخاطئ لدور المجلس ليس لصيقًا بالشعب وحده، ولكن أسهم المجلس العسكري بشكلٍ كبيرٍ في تكريس هذا الفهم في عقول العامة وبعض المثقفين .. فحقيقة الدور الذي كُلِفَ به المجلس العسكري لا يخرج بعيدًا عن تسيير أمور البلاد لفترة زمنية محددة لا تتجاوز العام، يتم خلالها إعداد دستورًا شرعيًّا للبلاد يقره الغالبية العظمى من أبناء الشعب، ومجلسًا شعبيًّا منتخبًا يشارك في صياغة هذا الدستور الذي يعد بمثابة عقد اجتماعي جديد يوقعه الشعب مع حاكمه الذي يتم انتخابه وفق الإرادة الطوعية الحرة للشعب المصري .. وبتسليم السلطة للرئيس المنتخب تنتهي علاقة الجيش

بالشارع المصري عائدًا إلى ثكناته مدافعًا عن الوطن ومحافظًا على سلامة أراضيه.. وبالرغم من أهمية الدور الذي نيط بالمجلس العسكري إلا أن الشعب راح يثقل كاهله بقضاياه اليومية التي ظل يحملها لثلاثين عامًا مضت .. ويطالبه بحلول فورية عاجلة لقضايا مصيرية عميقة كالنظر في معاهدة كامب ديفيد والقضية الفلسطينية.. قضايا يحتاج علاجها سنوات طويلة وإمكانات ضخمة يصعب توفيرها في الوقت الراهن، في ظل توقف عجلة الإنتاج وقلقلة الأمن الداخلي .. وهكذا انساق المجلس العسكري غارقًا في هموم الشعب ومشكلاته ومبتعدًا عن دوره الذي جاء من أجله؛ ربما لنقص خبرته في التعامل مع قضايا الشارع، وربما رغبة منه في إثبات قدرته على الحكم وحل المشكلات العويصة التي عجز عن حلها سابقوه؛ أملًا في أن يعدل الشعب عن قراره في اختيار رئيسًا مدنيًّا ليختار الرئيس من بين أفراد الجيش كما زعم البعض .. ومن ثم فقد نجح المتآمرون وغُيَّاب الوعي من المثقفين والإعلاميين والمندسين في توريط الجيش في صدام طاحن مع الشعب لم يكن الجيش يومًا قد أعد له .. وبمقتضى ذلك تحولت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة فوضوية .. عبث فيها المجرمون بشرعية الحاكم وهيبة الدولة .. تلك الحالة التي تمثلت في سقوط رجل الأمن الذي بات يحمل سلاحًا ممنوعًا من استخدامه.. وتعطلت عجلة الإنتاج وحلت محلها طواحين البلطجة، فعندما يتعطل الإنتاج وتغيب الحماية الأمنية والقانونية وتعم الفوضى تندر الفرص الاقتصادية وتتقلص موارد الأسر وتصبح الجريمة هي الخيار الأوحد لتحقيق الطموحات الحياتية للفرد والمجتمع .. لقد دخل المجتمع المصري في هذه المرحلة الانتقالية المفترضة منعطفًا جديدًا في معالجة القضايا الاجتماعية والمصيرية.. باتت فيه لغة العنف والغلبة هي الأساس في

إطار هيمنة عقل القوة على قوة العقل، وبات منطق التهديد المصاحب لعقلية الوعي المُغَيّب هي المرجع الوحيد في معالجة كافة الشئون اليومية للمواطن المصري .. لقد فقد العقل دوره في الشارع المصري واضمحل التعقل ليُفرز بيئة محفزة لنمو البلطجة وتزايد الأصوات العالية المفَّرَغة من أي مضمومٍ وطني..

***

من البرلمان إلى الميدان

في ٢٤ يناير دُعيت من قناة صوت الشعب للمشاركة في تحليل المشهد البرلماني في أولى جلسات برلمان ما بعد الثورة، والتي اغتنمتها فرصة لتقدير ذهنية الأعضاء ومراقبة الأداء البرلماني خارج كوادر الكاميرا.. وفي هذا الموقف لفت انتباهي ثلاثة أشياء، أولها الشارات التي توشح بها أعضاء البرلمان من الليبراليين وقوى الثورة وهي "لا للمحاكمات العسكرية" والذي أراه مطلبًا عامًا مبهمًا لم يحدد نوعية هذه المحاكمات العسكرية التي يرفضونها في أولى جلسات مجلسهم المعول عليه بناء الوطن وتنميته.. وهل معنى هذا المطلب هو محاكمة العملاء والجواسيس في محاكم مدنية بدل من العسكرية، وكذلك محاكمة رجال الجيش والشرطة الذين يرتكبون جرائم ضد الأمن القومي في محاكم مدنية، ولماذا نطالب بحماية البلطجية الذين راحوا يغدرون بالوطن في ظرف تاريخي صعب ويروعون أمن المواطنين في الشوارع والأعمال والمنازل من المثول أمام المحاكم العسكرية .. وكان الأولى بهم المطالبة بحماية أهل الرأي وكفالة حق التعبير دون المثول أمام القضاء باعتباره حق إنساني أصيل .. ربما

كان ذلك أنفع للوطن من الدفاع عن المجرمين والعملاء والخونة.. وثان الأشياء التي لفتت الانتباه هو عدم التزام نواب المجلس بالقسم الدستوري في البرلمان، وذهب كل فريق ليقسم حسب عقيدته السياسية وخلفياته الميدانية. ولم يتحد نواب البرلمان على قسم واحد؛ مما يؤشر على تناحر مستقبلي في التشريع لقضايا الوطن، فانقسم أعضاء البرلمان بين ملتزم بنص القسم وغير ملتزم وبين معدل أو مُغَيِر فيه ومنكره تمامًا.. فالذين جاءوا من خلفيات دينية وموقنين بأن شعاراتهم الدينية هي مصدر وصولهم للبرلمان أضافوا إلى القسم الدستوري عبارة "بما لا يخالف شرع الله" .. والذين جاءوا من الميادين الثائرة مقدرين فضلها في إنجاحهم للوصول إلى البرلمان فقد أقسموا بتحقيق أهداف الثورة والانتقام للشهداء .. لقد حدثت هذه الانقسامات في لحظة تاريخية حاسمة يتابع فيها الشارع برلمانه الحر المنتخب ليتبين الفرق بينه وبين ما كان في العهد البائد وفي لهفة لتوحد الصف والهدف واستعادة هيبة الدول وسكينة الوطن.. بيد أن نواب البرلمان خذلوا ناخبيهم واختلفوا بضراوة على شكل القسم ومضمونه مما يظهر تفاوتاتهم واختلافاتهم الأيديولوجية التي ربما تولد اختلافًا وتناحرًا في التشريعات المزمع إعدادها في هذه الدورة البرلمانية، فكيف يطالبون الشعب مستقبلًا باحترام قرارات البرلمان وهيبته وهم أول من خالفها واعترض على نظامه وقدسيته.. فضلًا عن أنهم أقسموا على احترام دستورًا غير موجود.. فكيف يقسمون على احترام دستور لم يأت بعد ولم يتحدد شكله وليس من المتوقع الاتفاق على مضامينه بسهولة في ظل هذه البدايات غير المبشرة في الحوار.. وثالث ملاحظاتي كانت حول مطالبة أعضاء البرلمان بإقامة محاكم ثورية لمحاكمة قتلة الشهداء والمتورطين في قضايا الفساد في النظام السابق، وهذا يعد تشكيكًا صريحًا في نزاهة القضاء المصري الذي يحتكم

إليه عامة الشعب في خصوماتهم،، فكيف يطالبون الشعب باحترام أحكامه وقد أعلنوا فقدان ثقتهم به.. فحينما اقترحوا هذه المحاكم لم يبينوا سبب اعتراضهم فيما إذا كان لعدم ثقتهم في القضاء أم في القوانين والتشريعات التي يستند إليها القضاء في أحكامه.. ولم يضعوا لنا تصورًا لكيفية إقامة وتشكيل هذه المحاكم والشروط الواجب توافرها في أعضائها وما هي خلفياتهم الثقافية والأيديولوجية .. وما المصدر الذي سوف يستقون منه أحكامهم حالة عدم اعترافهم بالقوانين ولا سيما قانون الإجراءات المعمول به في مصر. وهل يقبل الشارع المصري هذه المحاكم ويؤيدها .. أَوَ ليس من حق المتهم أن يحدد المحاكم التي يحاكم أمامها، أليس ذلك حق أصيل من حقوق الإنسان .. وعمومًا فالواضح في المشهد البرلماني أن معظم نوابه جاءوا من خلفيات دينية وميادين ثائرة ولم يكن لهم دراية كافية بشرعية البرلمان وأحكامه وأدوار النواب. إذا أننا وجدناهم في أولى الجلسات يعلقون الشعارات ويرفعون المطالب وترك بعضهم البرلمان وراح يشارك الميادين هتافها.. وفد نسوا أنهم الآن ليسوا في موضع الطلب والهتاف بل في موضع التنفيذ، فقد نيط بهم تحقيق مطالب الشعب ووضع التشريعات الملائمة فهم تعاملوا مع البرلمان كما لو كانوا في اجتماع جمعية أهلية أو مركز شباب وما يشوب هذه الاجتماعات من لغط وفوضى وعدم اكتراث.. وعمومًا فما زال الوقت أمامهم لإصلاح ما فسد في الجلسات الأولى للبرلمان وتصحيح المسار لبناء فكري موحد ينتج لما تشريعات عامة مرضية لكل طوائف الشعب تخدم صالح الوطن وتعبر عن آماله ومستقبله ..

***

أصوات الفقراء هل يسمعها الوزراء..؟

بعد نشر مقالتي "لماذا نتحامل على الفقراء..؟" جاءتني رسالة استغاثة من إحدى قرى محافظة الدقهلية يصرخ فلاحوها من تجاهل مطالبهم لأكثر من عشر سنوات، حرمت فيها قرية سلسيل بمركز ميت غمر من كل مقومات الحياة الإنسانية المتمثلة في انعدام الخدمات الصحية والتعليمية والدينية فضلًا عن ندرة مياه الشرب، وناشد أهالي القرية في خطابهم رئيس الوزراء د. عصام شرف للنظر في ظروفهم الإنسانية الملحة والتي في نظري تسبق كل مطلب ونحن نساند أصواتهم .. حيث يبدو أن ظاهرة التحامل على الفقراء سمة أساسية لنظام مبارك وعقيدته السياسية .. وكأن وجود الأغنياء وسعادتهم مرهون بوجود الفقراء وشقائهم.. لقد ظل الفقراء حقبة تاريخية كاملة بمثابة آلات موسيقية ظل السياسيون يعزفون عليها وعودهم المزيفة وخططهم البالية وشعاراتهم الوهمية، ولم يكن أمام الفقراء سوى الانتظار الذي طال وطال حتى أصبح حق العيش على قيد الحياة مطلبًا أوليًّا لهم .. فلم تسفر جهود نظام مبارك بكل مؤسساته في الوصول لحلول جذرية لمشكلة الفقر ومشاكل

الفقراء .. ولم تكشف جهودهم إلا عن واقع أليم يعيشه الفقراء ويزاد ألمًا مع مطلع كل شمس .. مليارات من أموال مصر أنفقت على خطط وهمية لبناء القرية المصرية وهي لم تؤدي في الواقع إلا لبناء انجازات سياسية وهمية ومصالح شخصية مشبوهة حصدها أعضاء البرلمان والتنفيذيين ورجال السياسة.. إنهم نجحوا في المتاجرة بقضايا الفقر وأحلام البؤساء.

إن نجاح برامج التنمية في عهد مبارك وحكوماته المتعاقبة كان يقاس بصحة مستنداته وقدرة القائمين على هذه المشروعات على الفبركة وتغيير الحقائق، وليس على مدى ما قدمته هذه المشروعات من خدمات حقيقية للمواطنين. لقد أخبرني أحد وزراء حكومة مبارك يومًا ما بأنه كان بصدد تنفيذ أحد المشروعات القومية الممولة من الخارج وفي أحد اجتماعاته سأله أحد المسئولين عما إذا كان الوزير يريد نجاح المشروع أم خدمة مصر؟ فأجاب الوزير قائلًا طبعًا نجاح المشروع .. وكأن نجاح المشروعات في عهد مبارك لا يعني بالضرورة خدمة الوطن.. مسرحية في قمة الهزلية .. فهكذا ضاعت أموال الشعب في خطط تنموية وهمية بعيدة عن واقع الفقراء واحتياجاتهم الأساسية، خطط تم استيرادها من الخارج كما استوردنا علب الكبريت ودبابيس الإبرة، لقد وقف أعضاء البرلمان المصري الذين انتخبهم النظام ولم يختارهم الشعب حائلًا دون وصول الاحتياجات لصانعي القرار؛ ومن ثم فقد جاءت قراراتهم غير ملبية لمطالب الشعب. وسقط الفقراء ضحايا لحوارتهم ومؤتمراتهم العقيمة، لقد ضاعت أموال الشعب على برامج التدريب والتأهيل التي لم تسفر إلا عن نتائج موثقة وإنجازات غير ملموسة؛ للدرجة التي أطلق فيها خبراء

التنمية على برامج التنمية في مصر (برامج كيك وبريك).

وكانت نتيجة هذه المهازل المعرفية التي أطلقوا عليها جهودًا تنموية ريفًا معدمًا يئن كل يوم من نقص الخدمات بشتى أنواعها، من صحية وتعليمية وضمانية وخلافه.. حتى وصلت معدلات التسرب والأمية أعلى درجاتها في أواخر العهد البائد،، في إطار من تقارير مبهجة للغاية تحمل في طياتها معلومات وهمية عن تقدم غير موجود في أرض الواقع.. معلومات يرفضها الواقع الأليم الذي يتكبده فقراء الريف نساءًا وأطفالًا وشبابًا، كما ترفضه كافة الهيئات الدولية الجادة، فلم تعترف بهذه التقارير مثلًا منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى أن مصر من أكثر البلدان المضيفة للكبد الوبائي سي والفشل الكلوي ومن المتوقع أن تكون الأعلى في الدول العربية من حيث انتشار الإيدز،، أما عن التعليم فقد أسفرت التقارير العالمية المعنية بالتعليم عن تأخر واضح في البرامج التعليمية في مصر، فلم تحظى الجامعات المصرية بترتيب بين أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وتوقفت دول الخليج استيراد الخبرات التعليمية المصرية .. والسؤال الذي يطرحه الشعب هل تحمل الثورة المصرية والثأريين خططًا واضحة المعالم للنهوض بأحوالهم؟ هل سوف يسمح وزراء ومسئولو الحكومات المقبلة لأعضاء البرلمان بأن يزوروا مطالب الشعب؟ وعلى أية حال فما زال النيل يجري .. وما زال المصريون ينتظرون الفجر ويحلمون بالعهد الجديد.. فأتمنى ألا يخيب الثوار وحكوماتهم آمالهم ..

***

الانتخابات.. والسيناريو الأسوأ للديمقراطية

ماذا لو نجح الفلول وسقطت الرموز..؟

تظل نتائج الانتخابات البرلمانية هذه المرة هي الأكثر غموضًا في تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية على الإطلاق ولا سيما في عهد مبارك، ففي كل مرة كانت النتائج تعلن قبل خوض الانتخابات، أو على الأقل كانت محسومة لصالح الحزب الوطني المنحل.. سواء عن رغبة شعبية أو دون إرادة حرة من الشعب يعني من الآخر بالذوق أو بالعافية .. فالنظام دائمًا كان ينظر إلى الشعب كطفل لا يدرك مصلحته ولا يعرف مطالبه، لذا فهو في حاجة دائمة إلى وصي عليه حتى يبلغ الرشد، ولم يتوقع النظام يومًا أن في رشد الشعب نهايته، واستمرت فترة وصاية النظام على الشعب المغيب الوعي والمنتزع الإرادة لثلاثين عام انتهت بسقوط الفساد وكسر إرادته، وأصبح زمام الأمر كله في قبضة الشعب، حيث أسقط الشعب مدعيًا دولة الوصاية وراح يبني بإرادته دولة الحماية والديمقراطية، وذلك من خلال انتخابات

برلمانية حرة خالية من التدخل السافر للنظام الحاكم. بيد أنه ما زال الجدل محتدم حول ما سوف تؤول إليه هذه الانتخابات من نتائج في حالة ضبابية يكتنفها الغياب الأمني وشرذمة وصراع القوى السياسية، فضلًا عن الضعف الواضح والمتعمد في أدوار المجلس العسكري، بدعوى الالتزام بالحيادية والموضوعية التامة؛ الأمر الذي جعلني أتساءل حول السيناريو الأسوأ والأسود لانتخابات ٢٠١١م. وفي الواقع أن كل حزب من الأحزاب المتنافسة على احتكار البرلمان والمحللين السياسيين وحتى المهتمين بالعملية السياسية لديه سيناريو أسوأ من الآخر.

وأول هذه السيناريوهات وأبشعها هو تصور عودة رجال الحزب الوطني المنحل إلى البرلمان، في إطار من مطالبات شعبية بتطبيق قانون العزل السياسي وطناش متعمدٍ من العسكر، ورغم أن أغلب المطالبين بتطبيق هذا القانون من الأحزاب السياسية، إلا أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا فلول الحزب الوطني في مقدمة قوائمهم الانتخابية؛ الأمر الذي يشككنا في نوايا هذه الأحزاب وهويتها ورغبتها الحقيقية في الإصلاح، ويؤكد لنا أن برامج الإصلاح التي تنادي بها هذه الأحزاب ما هي إلا شعارات وهمية لديمقراطية مصطنعة، تنتهي بكرسي في الكلوب فور الحصول على كرسي البرلمان. وأغرب هذه التناقضات هو استعانة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين بالأعضاء البارزين في الحزب الوطني المنحل، رغم ادعائهم الشديد بأنهم السبب الأساسي في إقصائهم عن الحياة السياسية طيلة حكم مبارك. وهذا أيضًا يشككنا في نوايا التيار الإسلامي برمته، فالمسألة إذن ليست مصلحة الوطن ومستقبله، بل هي مصلحة شخصية تحكمها الأنانية المطلقة كأخلاق

للعمل السياسي غير النظيف، فالواضح أن المذهب المكيافيلي هو المسيطر في كل السيناريوهات الحزبية، للفوز بالعدد الأكبر من كراسي البرلمان، وإن كان الثمن هو عودة الحزب الوطني نفسه كنظام ولكن في ثوبٍ ثوريٍّ جديد،، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل تسعى الأحزاب السياسية نحو تقويض نظام مبارك والقضاء عليه أم أنها تسعى للحفاظ عليه وإحيائه من جديد؟ إذ أن اختيار الأحزاب السياسية لأعضاء الحزب الوطني لتمثيلهم في الانتخابات هو اعتراف ضمني منهم وبشكل غير مباشر بجودة الحزب الوطني؛ مما يشكك بشكل مباشر في دوافع الثورة ويطرح سيناريو المؤامرة الخارجية من جديد على ساحة النقاش السياسي. فالثورة لن تسعى لإسقاط شخوص وأحزاب وإنما لسقوط نظام بأكمله وبكل آلياته المكرسة للفساد وتغييب الوعي ووأد العدالة والقضاء على مقوماتها.

ثالثًا أن معظم الأحزاب المطروحة للتمثيل في البرلمان ليس لها تاريخ ولا عقيدة سياسية واضحة المعالم ولا برنامج واضح للإصلاح، فهي أحزاب فقيرة ماديًّا وغير معروفة للعامة، الأمر الذي يدفعها إلى الاستعانة بأشخاص معروفين ومدربين على خوض العملية الانتخابية ويتمتعون بقدرة مادية على الانفاق وجذب الناخبين واستمالتهم مهما كانت انتماءاتهم السياسية، حتى وإن كانوا أعضاء الحزب الوطني نفسه وهذا ما حدث بالفعل، فالنجاح هنا مرهون بالشخص المرشح وليس الحزب، عكس ما كان في الماضي. حيث كان الانتماء للحزب هو الذي يحدد نجاح المرشح من عدمه. وإذا كانت الأحزاب تسعى لاستغلال نفوذ وشعبية أعضاء الحزب الوطني لحصد مقاعد البرلمان فإن أعضاء الحزب الوطني أنفسهم راحوا يستغلوا

تهافت الأحزاب لكي يتمكنوا من العودة ثانية إلى البرلمان ثم يعيدوا تعبئة أنفسهم من جديد ويشاركوا إن لم يحتكروا توجيه العملية السياسية، التي في الغالب لا تأتي عكس أهوائهم ومصالحهم الشخصية. وبعودتهم إلى ممارسة الحياة السياسية ربما يتغير المشهد الثوري وتنقلب الأوضاع، وربما يصبح تكتلهم في حد ذاته انقلاب على الثورة أو ثورة جديدة لاستعادة النظام المخلوع ومطاردة الفلول الثورية.

والسيناريو الأسوأ من ذلك كله هو ماذا لو نجح أعضاء الحزب الوطني وسقط رموز الثورة في الانتخابات القادمة؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة؟؟ وهل هي في صالح تحقيق أهداف الثورة أم تشكيكًا في دوافعها؟ خاصة وأن الشعب بهذا الشكل يكون قد حدد النظام الذي يريد أن يحكمه .. والسيناريو الأكثر شراسة ماذا لو مثل التيار الإسلامي الأغلبية في البرلمان واحتكر العملية السياسية؟ خاصة وأن التيار الإسلامي يشهد انقسام بين شقيه السلفي والإخوان، سلفيون بطروحات مستجدة وتجربة سياسية غير موجودة وإخوان متمرسون وبتجربة سياسية متميزة، ورغم أن هذا التيار بشقيه يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ويرفع مشيعوه شعارًا واحدًا مضمونه وظاهره – الإسلام هو الحل – بيد أنهم يتناحرون سياسيًّا ويختلفون في طريقة التطبيق رغم توحد الهدف. وأعتقد على أية حال أن السيناريوهات كلها معتمة ومؤلمة وليس أمامي شخصيًّا إلا أن أرجع خطوة إلى الوراء لأفتح نافذتي على الميدان وأراقب الأحداث.. لأعرف إلى أين يفضي الدرب..؟

***

المعونة الأمريكية .. كبك وبريك

في الأيام القليلة الماضية ثار جدل واسع بين كافة الأطياف السياسية بين مؤيد ومعارض للمعونة الأمريكية وإمكانية الاستغناء عنها لما تمثله من ضغط على القرار المصري الذي ظل موجهًا بفعلها لسنوات طويلة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية سواء فيما يخص مغانمها في المنطقة العربية أو في سعيها الحسيس أحيانًا والمتبجح أحايين أخرى لأمركة الثقافة المصرية أو تجنيسها بالصبغة البرونزية الباهتة.. مستغلة يدها العليا المانحة التي تتبنى في أجندتها قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بعينها ربما تتعارض مع أصالة المواطن المصري وخصوصيته الثقافية والاجتماعية.. ووجهت تمويلاتها لمنظمات المجتمع المدني مستغلة في ذلك حالة الأمية الثقافية والسياسية التي تصيب الغالبية العظمى من مجالس إداراتها والتي دائمًا ما يحركها للتمويل الأجنبي حاجة مجتمعاتها دون النظر لأي اعتبارات أخرى هم قد أسندوها برضى أو بغصب للحكومات القمعية التي نصبت نفسها عقلًا مدبرًا لكل هذه المنظمات تمنع عنها ما تمنع وتسمح لها بما ترضى .. فضلًا عن تحكمها في علاقة مصر بجيرانها ولعل الزج بمصر في حرب الخليج في أوائل التسعينات من القرن السابق

خير شاهد.. وهذا كله ما جعلني أتساءل اليوم ليس عن جدوى المعونة الأمريكية وحدها بل عن جدوى ١٨٠ جهة مانحة تعمل في مصر باستثناء المعونة اليابانية التي حصرت معونتها في مشروعات إنتاجية حقيقية وغالبًا ما يأتي الدعم في صورة أجهزة ومعدات.. أما المعونة الألمانية والأمريكية على وجه الخصوص فلهم أجندات خاصة ربما تكون مغايرة لسائر الجهات الممولة التي تستهدف فقط تواجدًا ملموسًا في النسيج العالمي أو هي محاولات للتواجد السياسي وإثبات الذات. فالمعونة الألمانية غير واضحة المعالم وغالبًا ما توجه لدعم الأنشطة الثقافية والحوار الديني في المجتمع المصري.. ذلك الحوار الذي لم يشهد توترًا كالذي شهده في السنوات الأخيرة الماضية ومنذ أن تدخلت هذه الهيئات في حواراتنا ومنذ أن أصبح الحوار في حاجة لتمويل كي يوجه ويفعل، أنها كارثة تمويل الحوارات ولا أدري إن كان هدف هذه المعونات تفعيل الحوارات بين الأديان والثقافات أم توجيه الحوارات لمناحٍ لسنا بصدد رصدها الآن.. وردًّا على المؤيدين للإبقاء على المعونة الأمريكية نتساءل.. عن العوائد التنموية للمعونات الأجنبية على الإنسان المصري الذي بات في ظلها محملًا بمشكلات تتزايد يومًا بعد الآخر ولم يُرصد لها تغييرًا ملموسًا في حياته .. فما زلنا الأكثر في عمالة الأطفال والأكثر في تلوث البيئة والأعلى في معدلات البطالة والأدنى في معدلات التعليم والدولة العربية الأكثر انتشارًا وحدة للأمراض المستوطنة .. فأين ذهبت أموال المعونة الأمريكية طيلة السنوات الماضية وفيما خصصت؟ والحقيقة أن هذه المعونات برمتها كانت دربًا من الوهم أكله المصريون في قطع الكيك التي كانت تقدم لهم في الدورات التدريبية التي خصصتها المعونة لتطوير التعليم وأنفقت عليه أكثر من ٥٥ مليون جنيه مصري أنفقت جميعها على المؤتمرات والدورات التدريبية وكانت محصلاتها ارتفاع

معدلات التسرب الدراسي لدرجة مرعبة عجزت الإدارة المصرية عن مواجهتها.. وجزء من المعونة خصص لرصد ظواهر اجتماعية مصرية ومحاولة الحد منها، وكانت القنبلة في جراب المعونة حيث فجرت هذه المعونات مشكلات أثرت على الاقتصاد المصري بشكل كبير فعندما كشفت المعونة عن ارتفاع معدلات عمالة الأطفال بمصر تأثرت الصادرات المصرية وفرضت على مصر عقوبات حالة إشراك الأطفال في أي منتج ولا ننسى صورة الطفل الذي يجني القطن ويده تنزف بالدماء والتي نشرتها المجلات الإسرائيلية وعلقت أسفل منها "المصريون يجنون القطن بدماء الأطفال" مما أثر على الصادرات المصرية بشكل يفوق حجم المعونات .. بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت للحد من ظاهرة ختان الإناث عقب الصورة التي نشرتها المجلات الأمريكية عن ختان الإناث في مصر نقلًا عن مركز ابن خلدون والتي لعبت دورًا كبيرًا في تشويه الثقافة المصرية والإسلام ولا سيما في تعامله مع المرأة .. وما يؤخذ على المعونة الأمريكية رغبتها في إنشاء مؤسسات مدنية تابعة للإدارة الأمريكية ولعل المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية الذي أنشأته الإدارة الأمريكية ورأسته سوزان مبارك خير شاهد على قبح الأجندة الأمريكية وسوء نواياها فقد خصص لهذا المركز عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٢٥ مليون دور أنفقت جميعها على الجمعيات الأهلية حديثة النشأة وكانت في صورة دورات تدريبية ودراسات وبحوث وأفلام تسجيلية قام بها غير متخصصين فأسهمت في تشويه الواقع المصري بأيدي مصرية رغبة منهم في استمرار التمويل وتقديم الدعم .. وعمومًا فإنني اطمئن الخائفين من قطع المعونة الأمريكية وأقول لهم اطمئنوا فلم تكن المعونة الأمريكية سوى كيك في بريك ..

***

باي باي يا حكومة ..

من الواضح أن الشعب المصري قد حُكِم عليه منذ أمد بعيد بأن يعيش تاريخه الإنساني في حالة نضال دائم وتأهب مستمر للكفاح، تارة من أجل الاستقلال وثانية من أجل الحرية وأخرى من أجل الخبز، بداية من ثورة الجياع ضد الملك بيبي الذي حكم البلاد أكثر من تسعين عامًا طحن فيها المصريون عظام موتاهم كبديل للخبز، ومرورًا بالعصر الفاطمي الذي شهد العدد الأكبر من ثورات الجياع أشهرها الثورة التي قادتها امرأة ضد المستنصر بالله الفاطمي، والثابت في هذا أن إطالة فترة الحكم وعدم احترام إرادة الشعب في اختيار من يحكمه هي القاسم المشترك في كل الثورات المصرية، وكلما ثار الشعب من أجل التحرر من حكوماته وضعته الحكومة دائمًا في مأزق الخبز. وكأن الحرية والخبز لا يصلحان لأن يكونا وجهان لعملة واحدة. وفي ٢٥ يناير طالب الثوار بحق الشعب في اختيار من يحكمه، وكان شعارهم الحرية قبل الخبز. وبعد ما يقرب من ثلاثة حكومات تعاقبت بعد الثورة لم تكن واحدة منهن معبرة عن أحلام الشعب وطموحاته. وفي ١٩ نوفمبر طالب الثوار بتشكيل حكومة

إنقاذ وطني لتكون خلفًا لحكومة شرف المنحلَّة، إلا أن المجلس العسكري الذي افترضنا فيه جميعًا الحيادية جاء بحكومة لا ترقى لدم ٥٨ شهيد سقطوا في الميدان جراء مطالبهم بل لا ترقى لدم فرخة قتلت في طريق سريع. فما زال المجلس يصر على تشكيل حكوماته من نفس السلة التي كانت معلقة في الذراع الأيمن لمبارك. وكان أحرى بالمجلس قبل أن يعتقل مبارك يتخلص من شلة أعوانه ويقصيهم عن أي عمل سياسي فمبارك لم يفسد وحده وإنما بشلته وأمانة سياساته التي أثرت حالة الفساد في عهده. لذا فإني أرى أن المجلس العسكري قد أخطاء ثلاثة أخطاء أولها الاستعانة بالدكتور الجنزوري في تشكيل الحكومة ولا يخفى علينا أنه رجل عمل مع مبارك فترة ليست بقصيرة ولم تكن الأفضل من غيرها في نظامه، الذي صعد فيه من محافظ لمحافظ ثم من وزير لرئيس لوزراء مصر؛ مما يشير إلى أنهما عقلية متوائمة يصعب تغييرها فمن شب على شيء شاب عليه. والثانية أن تظاهرة ١٩ نوفمبر طالبت بإقالة حكومة شرف إلا أننا فوجئنا بأنه تم الإبقاء على أكثر من ثلثي حكومته في التشكيل الوزاري الجديد. ومن ثم فإن الحكومة لم تتغير بل هي مداعبة من المجلس العسكري لثوار التحرير.والثالثة أن الوزراء الجدد كلهم كانوا من كبار رجال مبارك بين محافظ ومستشار لوزير .. فكلهم شاركوا في إفساد نظامه الذي انهار على بركة من دماء شباب مصر الأبرار. وكأن المجلس يريد أن يؤكد لنا أنه ليس هناك بديل لقيادات الحزب الوطني عن إدارة شئون البلاد. وإذا كان الأمر كذلك فلما اعتقلتم مبارك واتهمتم نظامه بالفساد وأنتم ما زلتم تعتمدون على رجاله في إدارة الوطن. فهل أجدبت الأرض المصرية عن أن تنتج رجالًا شرفاء مغايرون تمامًا لنظام مبارك. إن هؤلاء المشكلون لحكومة الجنزوري كانوا جميعًا أيادي فاعلة

وضليعة في تسيير نظام مبارك وتكريس حالة الفساد فيه. ولو أن المجلس العسكري قد اختار رئيسًا للوزراء بعيدًا عن سلة مبارك لاختار الجديد وزراءه من خارج الإطار الفلولي .. فنحن بحكم طبيعتنا نختار للصداقة والعمل من نفس السلال التي نشأنا فيها. وهنا يصبح من الصعب التجديد وإتاحة الفرصة لقيادات وكفاءات جديدة للظهور. وإذا كانت حكومة الجنزوري جاءت فلولية وغير ملبية لمطالب الثوار وأحلام الشعب فالسبب يرجع إلى تعدد ائتلافات الثورة التي زادت عن ٢٠٠ ائتلاف غاب فيها جميعًا وحدة الهدف بالإضافة إلى الطموحات السياسية لكثير من الشباب الذي بات يحلم بأن يحصل على مقابل ثورته بسلطة في إدارة البلاد.. الأمر الذي دفع المجلس إلى تجاهل مطالبهم ومداعبة طموحاتهم الذاتية .. في الوقت الذي فقدت فيه الأغلبية الصامتة ثقتها في الميدان وفي الحكومة وراحت تبحث عن لقمة العيش العسير بعيدًا عن العمل السياسي الملوث بالطموحات الذاتية لقيادته..

***

ضحايا الإصلاح والتغيير..

في معظم المواقف التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية لأزمات ينظر المحللون السياسيون إلى أطراف الصراع كرابحين وخاسرين أو مذنبين وضحايا، وإذا اعتبرنا الثورات موقفًا اجتماعيًّا متأزمًا فإن المذنبين أو المستفيدين من عوائدها قد يصبحوا أبطال، بغض النظر عن طبيعة الفعل الثوري الذي قاموا به، وربما صار كل من سقط في الثورة شهيدًا بصرف النظر عن سلوكه، عما إذا كان سلوكًا بلطجيًّا أو سلوكًا إجراميًّا ومهما كانت ملابسات الخطر والفعل ورد الفعل الثوري. ففي الشارع المصري صار الجندي الذي مات دفاعًا عن مؤسسات الدولة وأمنها ونظامها خائنًا لا يستحق الرحمة ولاالشفقة، ومن مات جراء الاعتداء على الممتلكات العامة سطوًا أو حرقًا أو أثناء محاولته لإطلاق اللصوص والقتلة من السجون بات في أعين الميادين شهيد وجب له التقديس.. والشعار المهيمن دائمًا فليحيا الدم ويسقط الوطن..ومن تجرأ على الأمن وسب العسكر بات بطلًا وربما رشحته الميادين لاعتلاء السلطة وحكم البلاد.. فماذا جنى العسكر من مناصبهم سوى السهر والقذف في الذمم

والأعراض، وهل جنت أسرهم سوى التعرض لليتم والترمل. لقد نظر الثائرون إلى رجال الجيش والأمن باعتبارهم عملاء وخونة ونادوا بإعدامهم في الميادين العامة، وأصبحت أصوات العقل الداعية لاستعادة الوطن والحفاظ على مكتسبات الثورة لدى الآثمين من الإعلاميين العملاء أصوات مخنثة.. فالذكورة والعقل في نظرهم أن يذهب العقلاء من الشعب إلى الميادين محملين بقذائف السب في أفواههم وجراكن المولوتوف في أيديهم، ليغلقوا الطرقات ويعطلوا مصالح البسطاء والعامة، وينتهزون الفرصة لحرق الوطن ووأد التاريخ.. ورغم اعترافنا بأخطاء كان قد اقترفها المجلس العسكري وخاصة في اختياراته للقيادات والمسئولين؛ إلا أنه ليس من حقنا الجزم بتآمرهم وخبث نواياهم فهم درع الأمة الذي إن كسر وسقط سقطت مصر كلها.. فلماذا أصبح الأبطال في أعين الثوار والإعلاميين خونة.. والعقلاء خنثا.. والسفهاء أبطال.. أين غاب ضمير ثورتنا ولماذا صرنا هكذا .. ماذا تريد الميادين من الثورة؟

لماذا نلتمس لأخطاء الميادين وحرقهم لتاريخ مصر ومؤسساتها آلافًا من الأعذار.. ولا نقبل لرجل الأمن والجيش الذي يُسحَل في كل لحظة شتمًا وضربًا وإهانة عذرًا واحدًا .. فأين ذهبت منصة الميدان العادلة.. وهل حقق الإعلام العدل في حكم المعاملة.. ولماذا انحسرت الثورة في التطاحن بين الجيش والميدان.. فأين أرادة شعب مصر المتمثلة في التسعين مليون نسمة الذين هم ليس بثوار ولا عسكر.. ولماذا اختزلت وظيفة حكومة الإنقاذ في وزارة الداخلية وحدها، فلم نسمع صوتًا ولم نرى فعلًا لباقي الوزارات.. فأين التعليم والصحة والزراعة والعدل

وأين الاقتصاد والصناعة..؟ لماذا أطلقنا على المكممين عشقًا لاستقرار أوطانهم والمتأججين خوفًا على أمنها بحزب الكنبة وهم المنشغلون دومًا بالحفاظ على سلامة الوطن وتعافيه.. فهم ما زالوا يزرعون وينتجون لكي تأكل مصر ويحيا شعبها.. ولولاهم لماتت الميادين جوعًا وأصيبت الثورة بخيبة الأمل .. فهم أبطالها الذين ما زالوا يحملون اسم مصر في مدارسهم ومزارعهم وكافة الأعمال التي يؤدونها ويتقاضون أجرًا عليها، إنهم آباء وأمهات وأبناء المجندين ورجال الأمن الذين سهروا في شوارع المحروسة لحمايتها من أبنائها المندسين في ميادينها؛ لحرقها وسرقة ثورتها وإطفاء شمعتها.. هم أباء وأمهات وأخوات شباب الميادين الأبرياء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إسقاط النظام المخلوع وبناء الوطن المصري الجديد، إنهم حقًا ضحايا الإصلاح والتغيير في كل زمان ومكان .. الذين فقدوا حسرة فلذات أكبادهم.. وترملوا بفقدان أزواجهم.. وجاعوا بفقدان عوائلهم، وغابت كاميرات الإعلام المزيف تارة والعميل تارة أخرى عن رصد أوضاعهم وتخفيف أوجاعهم.. فهؤلاء لم يقفوا في الميادين مهللين ولا في البرلمان مُحَصَنِين ولكنهم ما زالوا يزرعون وينتجون.. لكنهم يبكون ولا يضحكون.. واضعون أيديهم على صدورهم ينتظرون عودة الوطن المفقود.. دون أن يفقدوا أبنائهم ولا يضيعوا الشعور بالأمن في قلوبهم .. فهم ما زالوا يحلمون بحوار بلا تخوين وسب.. واستقرار بلا دم ونهب .. ووطن حر ونظيف من العملاء والمتاجرين بأمن الوطن ومستقبله...

***

متى يسقط النظام؟

تساؤلات كثيرة تطرحها العامة الواعية من شعب مصر كلها تدور حول معارك الميادين الطاحنة ومبرراتها ودوافع الدم الذي ينزف والمؤسسات التي تحترق. حالة من عدم الرضا العام التام يعيشها الشعب، كل فريق حسب توجهاته وخلفياته؛ ففي حين يتهم البعض المجلس العسكري وحزب الأغلبية بالتأمر وخيانة الثورة يتهم فريق آخر الميادين بالبلطجة وبيع الوطن لدول غريبة، وفريق يتساءل عن مدى صحة هذا المشهد الخلافي المحتدم ودلالاته فيما يتعلق بمستقبل الثورة ومصيرها.. والإجابة على كل هذه التساؤلات تتمحور في نقطة واحدة لا ينكرها عاقل وهي أن نظام مبارك لم يمت ولم يسقط وإنما سُجنت الرأس ومرضت وتحرر الذيل واستفحل، فربما أخرج الذيل لنفسه ألف رأس فهو نظام زاحف وليس بنظام ثدي..وربما كان الذيل أقوى من الرأس.. فقد تحمل تحركات الرأس شيئًا من التعقل والحكمة بيد أن حركة الذيول دائمًا لا عقل يحركها ولا شريعة توجهها، فالانفعال هو محركها الأساسي والمصلحة هي الغاية والهدف. ولكن هل يمكننا التخلص من كل ذيول النظام وحزبه المنحل.. والإجابة استحالة .. فقد تورطت كافة مؤسسات الدولة في تنفيذ سياساته

وضلعت في استمراره لثلاثين عام استقطعت من عمر الشعب وحريته، فالذي شارك في صنع النظام كالذي شارك في تنفيذ سياساته فالمسئولية تضامنية مشتركة.. فإسقاط النظام يختلف كثيرًا عن القضاء أو التخلص منه، وأعني بالإسقاط كسر شوكة النظام وتفريغه من سمومه السارية في جسم الثقافة المصرية، المتمثلة في طبيعة علاقات السلطة بالشعب والرؤساء بالمرؤوسين ومقدمي الخدمات الحكومية بمتلقيها، وكذلك آلية صنع القرارات وآليات اتخاذها وأساليب تطبيقها. وعلى الشعب أن يتخلى عن كافة السلوكيات التي تأصلت فيه طيلة عهد مبارك والتي تقوم على الفبركة والزوغان والاستهتار والتهرب والرشوة والمحسوبية والاستغلال والاحتكار وغيره، ويضع لنفسه بدائلًا أخلاقية في أعماله وتعاملاته اليومية، بدائل أساسها مصلحة الوطن ومستقبله وليس خدمة نظام بعينه ولا مصلحة بذاتها. وإذا كانت هذه هي دلالات ومؤشرات سقوط النظام والذي يلعب فيها الشعب الدور الأكبر فدور المجلس العسكري والبرلمان في هذه الفترة لا يقل أهمية وعليهم أن يتحلوا بالشفافية والصدق في الإدارة والابتعاد عن عرض الحقائق غير الكاملة والتي ربما تضر أكثر مما تنفع، والعمل على الشراكة لا المشاركة في صنع القرار بين الحكومة والشعب، وأن يتخلصوا من كافة المتورطين في نظام مبارك تشريعًا وقضاءًا وتنفيذًا.. وأقصد بهم من تقلدوا مناصبًا قيادية وتنفيذية وبرلمانية في عهد مبارك.. وعلى أية حال فإن نظام مبارك لن يسقط إلا إذا اتخذ المجلس العسكري خطوات فعلية في حل أو هيكلة هيئة الرقابة الإدارية، تلك الهيئة التي شكلها مبارك فور توليه الحكم عام ١٩٨٢م بعدما أوقفها السادات عام ١٩٨١م، وشكلها مبارك لتكون ذراعًا واقيًا حاميًا لنظامه محافظًا على بقاءه وديمومته وعين راصدة وراعية لمصالحه، وجعل أعضائها من رجال الجيش

والشرطة لضمن ولائهم العسكري،، وبهذا فقد حررها من وظيفتها الأساسية وهي حماية المال العام ومحاربة الفساد إلى وظيفية أمنية بحتة طالها الفساد الذي أنشئت من أجل محاربته بل عملت على رعايته وبشكل منظم. واقتصرت وظيفتها في تقديم كبوش فداء من المعارضين للنظام ومكافئة أقطابه وأنصاره، فقد ساعدت هذه الهيئة بشكل أساسي في سرقة المال العام ونهب أموال الدولة وسرقة أراضيها لصالح شخوص بعينهم، وبيع شركات القطاع العام بأسعار تقل بكثير عن أثمانها الفعلية،، فضلًا عن دورهم في ترقي وتعيين أشخاص في مناصب قيادية لا تتناسب مع قدراتهم وإقصاء الأكفاء والمخلصين عنها،، فلا تمنح جوائز الدولة بكل مستوياتها لأنصاف المرهبين، ورغم حالة الفساد التي ساهمت هذه الهيئة في تكوينها وتعمقها في كافة مجالات الدولة بحكم الصلاحيات التي كفلها لها القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ن لم نجد حجرًا واحدًا خرج من أفواه ولا أيدي الميادين ليسقط هذه الهيئة الفاسدة ولم نرى أصبعًا واحدًا يشير إليها بالاتهام والتورط في قضايا الفساد، وحتى المقالات الساخنة والملفات التي فجرها الصحفي عبد الحليم قنديل قد لاقت إهمالًا وتجاهلًا شديدًا،، الأمر الذي يجعلنا نتساءل إلى متى سوف يستمر نظام مبارك.. لذا فإني أطالب المجلس العسكري بإثبات نواياه الحسنة في التغير ويسعى جاهدًا لحل هيئة الرقابة الإدارية وتشكيل جهاز رقابي جديد لم يتدرب على تغطية الفساد واستفحاله في العهد البائد.. فإذا تحقق هذا المطلب وحُلت وسقطت هذه الهيئة،، فإن إحلالها وهيكلتها مؤشرًا على سقوط نظام مبارك وكسر شوكته وتفريغ سمومه؛ وبذلك تكون مصر قد خطت بإيجابية خطوة حقيقية نحو الدولة المدنية التي نصبوا إليها جميعًا...

***

من الذي خان الثورة ..

لا شك أن ما شهده الشارع في الأيام القليلة الماضية من صراعات طاحنة بين الجماعة والعسكر ومن تهافت شعبي غير ممنطق للوصول إلى كرسي الرئيس ومحاولات متأججة لغرس بوادر الفتنة والوقيعة والتلاعب بمستقبل الوطن، دليل قاطع على خيانة الثورة والإصرار على حرق الوطن .. تلك الثورة التي بدأت أحداثها بشعارات سلمية دفع الثوار أرواحهم مقابل السلم مع النظام المخلوع، وانتهت أحداثها ليست بشعارات فقط ولكن بسلوكيات دامية أهدرت أرواح الأبرياء وانتزعت الشعور بالأمان من قلوب المصريين وانتهكت سكينتهم وضربت الاقتصاد المصري في العنق، فإذا كان المتعارف على الثورة في كل الدنيا هو تحررها من كافة المبادئ الأخلاقية والعقل، فأكثر ما مَيَز ثورتنا في بدايتها هو أخلاقها التي وضعت في قاموس الثورات العالمية مصطلحًا جديدًا لم تعرفه الثورات من قبل هو الأخلاق.. وإذا كنا من قبل قد أرجعنا هذه السلوكيات إلى غيبة العقل الثوري ونقص الوعي الوطني لدى الشباب فالأمر الآن لا يحتمل سوى تأويل واحد للأحداث وهو التآمر على خيانة الثورة وإحباط مفعولها الثوري، تلك المؤامرة

التي تعددت أطرافها بتعدد مصالحهم واختلاف حدتها باختلاف أهوائهم وشدة وعيهم،، ولا نحمل إسرائيل ولا أمريكا وحدها مسئولية التآمر، ولكن الأخطر منهما أولئك المنساقون أو المدفوعون وراء مصالحهم المتاجرون بمستقبل الوطن..

لقد خُنا الثورة مرات عديدة.. خُناها عندما أتينا بحكومات متعاقبة اغترفناها من سلة الحزب الوطني المنحل واقتطعناها من أذرعة النظام المخلوع التي لا تنفد.. لقد خُنا الثورة عندما تباطئنا في التعامل مع مطالب الشارع الثائر حتى أصبح مرتعًا للبلطجية والمتسولين والمندسين وطالبي البطولة والذين يعانون من هوس السلطة .. لقد خُنا الثورة عندما تجمهرنا بمطالبنا الفئوية وأغلقنا مرافق العمل وعطلنا ماكينات الإنتاج وأوقفنا الطرقات واختزلنا مصلحة الوطن ومستقبله في مصالحنا الشخصية.. لقد خُنا الثورة عندما أوقفنا تطبيق القانون وتدخل الشارع في أحكام الأمن والقضاء بشأن أعمال الشغب والبلطجة والاعتداء على مؤسسات الدولة وإهدار وتخريب مرافقها.. لقد خُنا الثورة عندما أسقطنا هيبة الدولة وتطاولنا على رجل الأمن والجيش في الشارع وطاردناهم على شاشات الفضائيات.. لقد خُنا الثورة عندما ذهبنا إلى صندوق الانتخاب بمعايير وأحكام دينية في الاختيار وعندما كَفَّر بعضنا الآخر وشكك في انتمائه الوطني.. لقد خُنا الثورة عندما كافئنا الثرثارين والمتفيهقين والمتشدقين بالسياسة على القنوات الفضائية والميادين بكراسٍ في البرلمان المصري لقد خُنا الوطن عندما حملنا متعددي الجنسيات على أعناق المصريين الشرفاء وحَكَّمنَاهم في مستقبل الوطن فإذا احترقت مصر فروا جميعًا إلى بلاد الجنسيات التي يحملون .. لقد خُنا الثورة عندما افتقد الأب لاحترام ابنه والأستاذ لهيبة تلميذه

ورجل الأمن لخوف اللصوص والمجرمين .. لقد خُنا الثورة عندما أسقطنا النظام ولم نتفق على نظام بديل ترضاه العقيدة المصرية ويتوافق مع حضارتها على مر العصور .. إننا جميعًا مشاركون.. إننا جميعًا مذنبون والضحية في شتَّى الأحوال هي مصر .. وإن لم نهب جميعًا لاستعادة الوطن وكشف المتآمرين وملاحقة البلطجية والمندسين فسوف ندخل في نفق مظلم لا نعرف مداه ولا نقوى جميعًا على تحمل عواقبه...

***

إعلاميون بلا ضمير.. وشعب بلا وعي

من أهم العبارات التي رددها جوزيف جويلز وزير إعلام هتلر: كلما سمعت كلمة مثقف تحسست مسدسي .. أكذب حتى يصدق الناس ... أعطني إعلاميين بلا ضمير أعطيك شعبًا بلا وعي .. عبارات عايشتها السياسات الإعلامية العربية سنوات طويلة من الفساد، بات الإعلام فيها آلية لتغييب الوعي وإحكام القبضة على المشهد السياسي .. آلية مكيافيلية برع الحكام العرب في استخدامها لاستعباد شعوبهم وخنوعهم عن رضا تام واستكانة غير معقولة .. آلية تضمن تخليدًا مُوَرَّثًا للحكام وموتًا بطيئًا مقنعًا للشعوب .. حيث ظل الإعلام في مصر لثلاثين عامًا بوقًا للنظام يعبر عن إرادته.. يشوه الحقائق في عقول العامة ويلفق الجرائم للمعارضين.. وخلط الناس بين الإعلاميين والمثقفين، حيث صار الإعلام مهنة يمارسها بعض المثقفين.. ففي أقل من خمس سنوات مضت اعتلى المثقفون منابر الإعلام واتخذوه مهنة لهم عن غير وعي ودون التزام بمواثيقه الأخلاقية،، حتى وصلنا إلى مرحلة لا نفرق فيها بين المبدع والفنان والصحفي والإعلامي والسياسي ورجل الاجتماع

فكلهم أصحاب برامج إعلامية متلفزة.. فهجر الكتاب أقلامهم واتجهوا للإعلام وراح ورائهم أنصاف المرهبين من الفنانين والمبدعين ليتاجر معظمهم بقضايا الشعب وهموم المواطن .. فإذا كان الإعلام عامة منوطًا بمبدأ التنوير والتثقيف والتبصير فمن واجبه الكشف دون استتار للحقيقة والبيان دون تعبيرات زائدة بعيدة عن الواقع فإذا غلبت إحداهما على الأخرى سقطت الوسيلة وضاع الهدف.

ويشكل الإعلام المصري جزءًا أساسيًّا من النسيج الثقافي للمجتمع برمته، إذ أنه يتفاعل ويؤثر في الوجدان والمفاهيم والقيم، ويستنفد بما يقدمه على مدار الساعة من برامج ومواد إعلامية – درامية كانت أو إخبارية – مساحةً كبيرة من وقت وانشغال الجمهور الواسع فأي متابع لما يبث عبر شاشات الإعلام المصري يدرك ودون جهد كبير مدى الفجوة الواسعة بين ما تقدمه القنوات الفضائية المصرية من برامج إعلامية ضعيفة، وبين الطموح المصري الساعي بعد الثورة نحو تحقيق التنمية وبناء أجيال من الشباب الواعي المثقف، والملم بالمعارف والعلوم الحديثة، جيلًا معتز بثورته وقيمه الأصيلة، ومدرك لحقائق الأمور ومتمكن من التمييز والتقييم لما هو وطني وما هو موجه ومفتعل.

فالإعلام المصري في الأشهر الأخيرة أصبح لا يقدم سوى موادًا إعلامية هزيلة استهدفت في مضمونها تشويه صورة مصر إقليميًّا ومحليًّا؛ وتقويض المكتسبات الاجتماعية للثورة .. وتكريس الفوضى وتأجيج الفتن .. بدعوى تقديم الحقائق وكشف المستور تحت شعار حرية الإعلام وحق المواطن في معرفة الحقائق، وذلك من خلال برامج اتسمت إلى حدٍ بعيد بالسطحية وجذب المشاهد بعيدًا عن واقعه

ومشكلاته ومصالحه، وأحيانًا المتاجرة بمشاكل المواطنين من خلال النفخ في صغائر الأمور لتحويلها إلى معضلات اجتماعية وسياسية عويصة؛ تؤدي في نهاية الأمر إلى تشويه صورة مصر وتزايد أعداد الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات والاعتصامات وكذلك أعداد الحانقين على سياسة المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد .. واتفقت كافة البرامج على آلية واحدة وهي الشعب يريد .. وإن كنت أرى أن معظم مطالبهم لم تعبر عن إرادة الشعب بل زوروها وسطوا عليها .. فالشعب لا يريد سوى الاستقرار والأمن والحياة الكريمة .. تلك الأهداف التي لا تتحقق سوى بالعمل والإنتاج والتواجد الحقيقي لرجل الأمن في إطار شامل من هيبة الدولة المصرية داخليًّا وخارجيًّا.

وقد نجح الإعلام في إحداث حالة من التغييب العقلي للمواطن المصري عن واقعه المعاش؛ إذ أنه فشل لأكثر من تسع شهور في دعم العوامل الثقافية البناءة اللازمة للتنمية، أو لبناء الوعي السياسي المفترض تحقيقه لدى الأفراد في أي مجتمع يسعى للنهضة ويتطلع لمستقبل أفضل بعد سنوات عجاف عاش فيها المواطن المصري غريبًا في وطنه – روح حي في جسد ميت – فبدلًا من أن يؤدي الإعلام دورًا إيجابيًّا بعد الثورة في بناء الوعي للشخصية المصرية وتكريس صورة مصر الإيجابية إقليميًّا وعالميًّا؛ بات إعلامًا هدامًا ساهم إلى حد بعيد في تشويه صورة الثورة في عقول العامة التي ضاقت معيشتهم في ظل مستقبل مجهول تحكمه الصراعات الفكرية والفئوية والطائفية من أجل السلطة والوصول للحكم، وأصبح إعلامًا أُسميه بإعلام حرق الثورة، ولعل التغطيات الإعلامية لأحداث ماسبيرو خير شاهد على هذا النوع من

الإعلام، الذي تسبب في سقوط أكثر من ٢٧ شهيد مسلم وقبطي، فبدلًا من أن يقوم الإعلام بأداء دورًا إيجابيًّا في بناء الوعي لرجل الشارع وغرس القيم الوطنية فيه – التي نحن في أمس الحاجة إليها – مارس ألوانًا مباشرة من تخدير وتغييب لعقول الشباب، عبر برامج خفيفة ومتكررة تستهدف توجيه المشاهد في اتجاه واحد وهو الشك والقلق اللذان لا يجلبا للشارع المصري سوى الفوضى والتخريب، فهذا التخلي من القنوات الفضائية عن الدور الإعلامي الذي ينبغي أن تقدمه هو في جوهره هدم لما تحاول الثورة أن تبنيه والواقع أن أهداف الثورة والحفاظ على مكتسباتها لا يمكن أن يتحقق دون مساعدة إيجابية وفعالة من المؤسسة الإعلامية في إذكاء الوعي الشعبي الطامح لبناء مصر.

***

العرافة والزمن الأغبر..

اعتاد المصريون منذ نعومة ثقافتهم أن يصنعوا بأيديهم آلهة يقدسونها ويضفون عليها مهابة ويمنحونها سلطات اقتطعوها من حرياتهم حتى وصلوا لدرجة أصبح الحاكم فيها إلهًا والشعب يسعد أن يكون قربانًا لنيل رضا الحاكم وكسب ثقته.. وعندما تشتد غطرسة الحاكم المؤله ويتعمق استعلاءه ويستفحل فساد نظامه ينقسم المجتمع إلى إله وحاشية سمتها البطش والفساد،، وقلة واعية مثقفة تستنكر العبودية والفساد على حذر حتى تتحين الفرصة للبطش بالحاكم وإسقاط نظامه، والثالثة الأغلبية الصامتة التي لا تزال تبني وتكتم غيظها وغضبها وتخفي علامات مجاعتها وابتئاسها ولا تملك سوى الانصياع للحاكم المؤله والشفقة على القلة الواعية شبه المنظمة، ودائمًا ما تبرر عدم خروجها على حكامها المفسدين بخوفها المستمر من المجهول الذي ينتظرها حالة اشتباك القلة الواعية مع الآلهة الحاكمة الفاسدة، فدائمًا ما تجد الأغلبية الصامتة في لعب دور المتفرج على الأحداث راحتها، ويصبح عدم المشاركة والحياد "الفعل الميت" هو الإستراتيجية المفضلة لهذه الأغلبية في ممارسة

العمل السياسي. ودائمًا ما تفرح هذه الأغلبية بما تصنعه أيديهم ويخافون أيضًا مما صنعوه فهم صناع البهجة والمرارة.. ونظرًا لفقدانهم الثقة في كل شيء يتفاعلون معه أخذًا وعطاء، فهم يميلون إلى الحديث مع الصامت مثلهم.. فهم يجيدون الحديث والتفاعل مع النجوم والكواكب وقراءة الكف والحوار مع ودع العرافين .. فعندما تشتد بهم الأزمات وتتكاثف الغيوم والهموم يلجئون إلى هذه الأشياء الصامتة لتفسير عللهم الاجتماعية ويستعينون بالقوى الخفية للتغلب على هذه المعضلات.. ورغم كل تقدم مشهود في الثقافة والفكر المصري ورغم اتساع بون الحريات في العالم فما زال المصريون يلجئون إلى العرافات لتفسير المصير المجهول ربما كان في تكهناتهن ومضة نور يسترشد بها الصامتون في معرفة مصيرهم المحتوم إلى أين يؤول، لعسكر متجبرين أو إلى ثوار طامحين. فبعد ثورة ٢٥ يناير ذهب بعض من بسطاء الصامتين ولا أتحرج أن أقول بعض من المثقفين منهم إلى عرافة سيناوية لقراءة مستقبل الثورة إلى أين يؤول؛ لتكشف لهم عما خبأه حجرها من أسرار حول مصير مبارك وأسرته في مطلع العام الجديد للثورة، وعلى الفور وشوشت العرافة الودع الذي بَيَّن لها أن عام ٢٠١٢م يحمل مفارقات وأحداث غريبة ربما تكون مرضية لأطياف الشعب المختلفة، تبدأ بموت الرئيس المخلوع مبارك متأثرًا بمرض غريب في المخ ومقتل جمال مبارك في محبسه عقب أحداث شغب تمارسها الجماهير الثائرة عند انقضاضها على السجون لتنفيذ أحكام طالبت بها الميادين وتأخر ولم ينطق بها القضاء ويفر علاء مبارك هاربًا خارج البلاد، أما سوزان مبارك فسوف تغادر الوطن إلى بريطانيا تحمل أحفادها في يديها حزنًا وحسرة لموت زوجها ومقتل طفلها المدلل والمصير المشئوم الذي آلت إليه أسرتها، وتوتة توتة خلصت الحدوتة وصفق الصامتون مكبرين

لقد نجحت الثورة واشتغلت ماكينات الإنتاج وحُلَت مشاكل التعليم وارتفعت معدلات التنمية وتوحدت صفوف المصريين وكأن العقبة الوحيدة التي كانت تعوق نجاح ثورة ٢٥ يناير والتنمية عمومًا في مصر هي وجود مبارك وأسرته على قيد الحياة .. وكأن العرافة لم توشوش ودعها وإنما وشوشت قلوب الصامتين وأمانيهم ،، وأدركت رغبتهم في الاستقرار الذي لا يأتي من وجهة نظرهم إلا بإسدال الستار على هذه الأسرة التي كانت مصدر ظلم لجموع طوائف الشعب وسفك لدماء أبناءه واعتقال لأحلامهم وحرق لأمالهم.. كما أدركت العرافة في صياغتها لتكهناتها أن تكون الحلول مرضية لكافة الأطراف المغبونة والتي تمتلك رغبة عارمة في الانتقام والتغيير.. وما زال الصامتون يتساءلون عن مستقبل الوطن ومصير الحريات العامة .. وما تزال العرافات يتكهن والصامتون ينساقون ويهللون.. ويبقى السؤال حائر هل قدمت العرافة في تكهناتها حلًّا للغز الثورة ومستقبل الوطن..؟ أم على الميادين الثائرة أن تغير من آلياتها في إنجاح الثورة ولا تربط النجاح بإسقاط شخوصًا والتخلص منهم، وتبدأ بالبحث لاكتشاف وإيجاد آليات جديدة ربما تسهم في خلق واقعًا جديدًا يتسم بالحرية والعدل والاستقرار للعامة والتنمية الحقيقية للوطن ..

***

المناهضون للتغيير ...

لقد استثارني وآلمني كثيرًا الحوار الذي أجراه الزميل الشاعر عبد الرحمن يوسف مع الأستاذ عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط .. والذي أكد لي أن الثقافة المصرية لم تتغير، وأن الثقافة التي سمحت بهيمنة حاكم وحاشيته لمدة ثلاثين عامًا ما زالت مستعدة للخنوع تحت وطأة مُتَجبِر جديد .. فالحاكم القادم هو الذي سوف يختاره هؤلاء المتكلمون من المثقفين الذين نَصَّبوا أنفسهم وصايا على الشعب الذي وصل عدد الفقراء والأميين فيه أكثر من ٤٢٪ من سكانه .. وسوف تحمل به إرادتهم وتكره إرادة الشعب ولادته .. مرض يضرب بقوة في أواصر الثقافة المصرية .. ثقافة الانسياق وراء الأصوات المرتفعة وبريق الكلمة المطبوعة ورنين الميكروفون الإذاعي وبهرجة الشاشة الفضائية.. الانسياق وراء أصحاب الطبول .. الذين يذهلون الناس بالخروج عن المألوف، والاعتماد على إباحية الحوار أو ما نسميه "الحوار البرنو أو برنو الحوار" الذي يتيح لصاحبه الخوض في ذمم الناس دون مبرر يذكر، أو منطق يتفق عليه، واضعين خلف ظهورهم تعاليم الإسلام

التي حرمت وبشدة الخوض في ذمم الناس، مؤكدة أن الخوض في ذمم الناس كالخوض في أعراضهم.. لقد عانينا كثيرًا من تجبر ودكتاتورية نظام مبارك، التي اتخذت من الاستعلاء ثقافة في التعامل مع الشعب.. ومكثنا ثلاثين عامًا نحلم بالتغيير وانقشاع الظلم وانهيار عصبته، لنصحو على دكتاتورية من نوع آخر .. ديكتاتورية يقودها حفنة من المثقفين وأصحاب الرأي الذين اختزلوا إرادة الشعب في إرادتهم المتخبطة.. وصادروا كل صوت يختلف معهم .. فمع انطلاق الشرارة الأولى للثورة – ذلك الأمل المنتظر– انطلق معها جملة من المثقفين أصحاب الطبول المفوهة والأصوات المفرقعة،، مدعيين أنهم مَنْ حملوا أداة الهدم والمخاطرة ورفعوا مشاعل الانتصار والتحرر.. وراحوا يهدمون كل قيمة ويتطاولون على كل بنيان.. يؤيدون كل حلم .. ويعطلون كل إنتاج.. لقد هزني حوار عصام سلطان وقذفه لنخبة من المثقفين وكتاب السياسة في مصر وخاصة الأستاذ سيد ياسين الذي أثرى المكتبة العربية فكرًا وعلمًا.. فماذا قدم سلطان للشعب المصري سوى حوارًا إعلاميًّا هدامًا حصد له الشهرة في أوساط المهللين دون إضافة حقيقية لحياة الشعب.. وأنا لا أدري لماذا كل هذا السب والتشكيك في المجلس العسكري ورموز الفكر والثقافة .. لقد سقط النظام .. فلماذا تحاولون أن تسقطوا مصر..؟ ألسنا في حاجة ماسة للتغيير؟ .. ألسنا في أشد الحاجة للاستقرار وتجاوز المرحلة الانتقالية؟ لماذا نهرع إلى مثل هذه الحوارات التي تؤخر أكثر مما تقدم، وتهدم أكثر مما تبني؟ لماذا لا نتحاور في أمن مصر ومستقبلها.. أليست مصر هي الغاية والهدف؟ ماذا يستفيد الشعب من هدم قيمة علمية كالأستاذ سيد ياسين الذي عاف عصام سلطان كتاباته؟ ماذا يحصد الشعب من التشكيك؟ ما الغرض من الحملات اليومية التي يشنها الزميل

عبد الرحمن يوسف وعصام سلطان وممدوح حمزة وغيرهم من المؤمنين بالشخصية الملهمة التي لا تسمع إلا صوتها ولا ترى في المرآة سوى وجهها؟ أنا لست ضد التغيير ولا ضد التطهير .. ولكنني ضد التغيير بالبلطجة والتخريب، وضد التطهير بالتشكيك والتلويث.. أنا مع التغيير المنظم والممنهج والمحدد الهدف والوسيلة والزمن .. التغيير القائم على الحوار البناء واحترام الآخر فكرًا وسلوكًا وثقافة وعقيدة.. التغيير الذي تَقِل ضحاياه وتُحَمد عقباه وتسرع خُطاه نحو الأفضل .. تغيير لا يكلف مصر دمًا يراق.. ولا مؤسسة عامة تحترق، ولا أمنًا يُستباح..ولا عرضًا يغتصب .. ولا عدوًا يشمت ويستضعف.. أنا مع مصر وأمنها والإرادة الحقيقية لشعبها وليست الإرادة المغتصبة ولا المزيفة .. أيها الزملاء من الكتاب والثأريين .. مصر أمانة في أقلامنا وألسنتنا .. راعوا الأمانة يرحمكم الله ..

***

احذروا .. الصعايدة قادمون ..

قرون وعقود وسنوات طويلة سجل فيها أهالي الصعيد تجاهل الدولة المستمر لشئونهم. فبعد أن كان الصعيد هو عتبة الدار لدخول التاريخ المصري بات في نهاية الذيل تجره سياسات الحكومات المتعاقبة نحو براثن الفقر والجهل والمرض. فرغم خصوصية أراضيه ونقاوة مياهه ومجدعة رجاله وجدية شبابه صار محضًا للنكات والسخرية في مجالس السياسيين والمثقفين والمراهقين في المقاهي وعلى قارعة الطرقات واصمين أهله بالانغلاق الذهني وضيق الأفق، وهو الذي أنتج عبر التاريخ رجالًا علموا العالم أجمع وليس مصر وحدها، فلا ننسى طه حسين والعقاد ورفاعة الطهطاوي والدكتور محمد سيد طنطاوي والزعيم جمال عبد الناصر وغيرهم. وساهمت السياسات غير العادلة في توزيع موارد الوطن في قتل الأسرة في الصعيد وتفتيت بنيتها، ففي حين زادت معدلات السكان ضعفت الرقعة الزراعية. وانحسرت مياه النيل وغابت المصانع عن المشهد الإنتاجي. وراح الصعيد يصدر رجاله للعمل سخرة وتحت ولاية كفلاء بالدول العربية. ولأرسل أطفاله للتسول

في شوارع المحافظات الكبرى بالوجه البحري، تلك السياسات التي تركت عائلات الصعيد فريسة للتعصب والثأر والتناحر القبلي، الذي أهدرت فيه أموالًا كانت قد خصصت للنهوض والتنمية، وأرواحًا قد تناثرت شظايا وجهت بحسم لضرب نظام مبارك حتى أسقطته.

ثلاثون عامًا باعت فيها حكومات مبارك الصعيد للجهل والمرض والتأثر حتى أصبح البانجو صديقًا لأطفاله يزرعونه على أسطح المنازل ويبتاعونه داخل أسوار المدارس. وجاءت الثورات العربية ليتحمل صعيد مصر كل تبعاتها. وعاد المهاجرون بحثًا عن العمل إلى بيوتهم، وأغلقت المتاجر والمصانع أبوابها. وللم الأمن شباكه، وبات الصعيد مخزنًا للأسلحة النارية بشتى أنواعها وخاصة أثناء اندلاع الثورة الليبية، فضلًا عما يرد إليه من إسرائيل وشمال السودان، فكما ساهمت الثورات العربية في ارتفاع ملحوظ في الأسعار، وندرة في بعض المطالب الحياتية للأفراد صار السلاح والمخدرات مطلبًا أساسيًّا للأسر في صعيد مصر.

لذا فإنني أحذر المجلس العسكري وحكومة الجنزوري من ثورة عارمة في الصعيد ربما تقضي على الأخضر واليابس فيه. لقد خرج الحملان عن حاجز الصمت وتعلموا كيف يثوروا ومتى وأين. ولعل مواقف أقباط أسوان أمام ديوان المحافظة وأهالي قنا اعتراضًا على محافظها الشرطي وأهالي سوهاج الذين تظاهروا في ميدان الثورة منددين بأزمة البنزين في عيد الأضحى. كلها خير شاهد على مقدمات لثورة ربما تكون الأكبر والأخطر والأقصى في مراحل الثورة المصرية ضد الظلم والفساد خاصة وأنهم أصبحوا الآن يمتلكون الأسلحة بشكل غير معقول فضلًا من امتلاكهم

جراءة القلب وحنكة التعامل في إطار عام من غيبة الدور الشرطي في الصعيد بعد أحداث ٢٥ يناير وهنا لا بد من الانتباه إلى تنمية الحكومة إلى الصعيد وتفعيل كافة الأجهزة الخدمية والإنتاجية ورفع الغبار عن المدن الصناعية التي آكل الصدأ ماكيناتها، والعمل بشتى الوسائل لانتزاع الأسلحة غير المرخصة فيه. مع إحكام قبضة الأمن ومحاربة الفقر والمرض والبطالة وغياب الوعي فإذا كنا نريد مستقبلًا آمنًا وعادلًا لمصر يجب أن تدرك الحكومة المصرية دائمًا أن الصعايدة قادمون..

***

لماذا قامت الثورة؟

أحلام مشرقة ... وواقع أليم

قبل أحداث ٢٥ يناير وبعد نشر كتابي «التنمية والجريمة المعولمة: سياسات الإفقار والهدم الخلاق» الذي تم نشره بالهيئة العامة لقصور الثقافة في نوفمبر ٢٠١٠م، والذي تضمن مخاوفًا من مخططات دولية لهدم النظم السياسية بالدول العربية لمصالح سياسية خارجية. يصبح فيها الإعلام الإليكتروني أداة للمافيا العالمية، المتخصصة في هدم وتقويض جهود التنمية في الدول العربية لإحكام السيطرة العسكرية والثقافية لدول المافيا على المنطقة العربية، وذلك من خلال تقسيم الدول العربية من الداخل ليصبح عددها ٣٦ دولة بدلًا من ٢٢، وهذا ما أسميته في كتابي بالهدم الخلاق، ولعل ما حدث في السودان من انقسام وما يجري الآن في مصر واليمن والأردن وفلسطين وسوريا خير شاهد على ذلك. وبعد نشر الكتاب الذي عكفت على كتابته قرابة أربع سنوات، أدركت أنني أخاطب حكومة

أمية، لا تقرأ، وإذا قرأت لا تفهم؛ لاعتقادها الدائم بأنها حكومة مُلهَمَة، تستمد قراراتها من وحى روحانى وليس من احتياجات الشعب ولا من قراءاتها للأحداث وكتابات المفكرين، وأن ما تنشره من كتابات ليس موجه للحكومة وإنما للشعب. وهدد الكتاب بتعرض مصر لثورة جديدة يقودها الجياع، وتزامن هذا الإحساس مع بعض الأقلام الوطنية الحرة التي ينبض قلمها دائمًا بحب مصر، ونتيجة لتجاهل الحكومة لمخاطر ما تنتهجه من سياسات تؤدي بمصر إلى الإفقار المحتوم والمجاعة العاجلة في إطار من سياسات دولية ومخططات تستهدف تلك النتائج، شرعت في إعداد كتاب حول ثورات الجياع في مصر متضمنًا إرهاصات حدوثها، ولكن جاءت أحداث ٢٥ يناير بثورة مغايرة لما فكرت فيه، فالمصريون لم يخرجوا للمطالبة بالخبز كما ظننت، وأن الذين نظموا الثورة وقادوها ليسوا الفقراء من أبناء الشعب المطحون بسياسات حُكامه، وإنما نظمها زمرة من الشباب المرفهين من أبناء الشعب؛ تجاوبًا مع مشاعر سائر المصريين الذين وقعوا فريسة سهلة للجوع والظلم، وأدركوا أن الحل ليس في توفير الخبز، ولكن الحرية هي الأساس، فبدون الحرية لا يأتي الخبز، وإذا أتى لا يُشبع، وإذا أشبَع فلا طعم له، وروحنا جميعًا نساند شباب الثورة رجالًا وشيوخًا ونساءًا وأطفال على أمل الإصلاح الكلي ولم نتوقع التغيير الشامل، وسقط النظام من أول صيحة أطلقها شباب التحرير، ليُعبر لنا عن ضعفه، وأنه لم يكن على مدار الثلاثين عام الماضية سوى بوق يهتف دون عقل مدبر، يتعامل مع الأحداث الجارية والقضايا بعقيدة سياسية عاقلة وثابتة. وبعد أن وصل الشعب إلى بوابة الأمل وتحقق مطمحه، خر مغشيًا عليه من هول الموقف وضخامة المسئولية. وهكذا سقطت مصر سريعًا بين أيادي شبابها الثائر، الذي أصبح بين عشية وضحاها يملك

مصر ومستقبلها دون خطة حكيمة ومسبقة لإدارتها، كالذي كان يحلم بأن يصل إلى القمر فلما وصل وتحقق حلمه ولم يكن لديه هدف من الوصول، خر مغشيًا عليه من رهبة المشهد وسقط سريعًا إلى الأرض. وهنا وجد المفسدون ضالتهم وبيئاتهم التي تقوم على التخبط، فراحوا يهدمون كل قيمة، ويحرقون كل صرح ويطيحون بكل رمز، ويشككون في كل عطاء، وأصبح الفشل أداة للتدمير والحرية التي استهدفتها الثورة ومات من أجلها الشرفاء أداة للترهيب وإثارة الرعب والفزع، والانفلات القيمي والأخلاقي، وراح الكل يشكك في الكل، تجمهر العمال منادون بزيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم، وتجمع الطلاب لإقالة الأساتذة، والتلاميذ لتقليص أوقات الدرس، فتجمهرت كل طائفة حول أهدافها، والتي لا تتعلق بحال من الأحوال بمستقبل مصر. وترك الجيش الجبهة وفارق الحدود، ونزل الشارع – ويا ليته فعل شيئًا – فقد غلب إجرام القلة المنفلتة والفاسدة إرادة الجيش وقوته، وراح السوس ينخر في الأمن القومي المصري من كل جانب، وأصبحت الدول العربية التي هي مصدر الأمن القومي المصري نيران متأججة بين فئات ثورية متصارعة بين مؤيد للنظام ومعارض له، صراع يفضي في نهايته إلى أن تكون إسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة العربية في ٢٠٥٠م وذراع التحكم الأمريكي والسيطرة في المنطقة العربية، حيث من المستهدف أن تنقسم الأخيرة داخليًّا وتتحول إلى دوليات متصارعة من أجل البقاء. وما زال المصريون في سجال حواري عقيم، يطاردون الفساد عبر شاشات القنوات الفضائية، وما زال الشعب يحلم بعودة المليارات الضائعة والمنهوبة، وما زال البعض يفتش في ذمم البعض، في غفلة من تنامي فتنة طائفية جامحة، ربما تقضي على كافة المكتسبات التي حققتها الثورة، بين مسيحيين

يبحثون عن الأمان، وبين أخوان وجماعات إسلامية وسلف، يسعون إلى السيطرة وإثبات الهوية، كل يسعى نحو أهدافه ويتمحور حول مصالحه، ناسيًا أو متناسيًا المصلحة الوطنية التي هي مصلحة مصر العليا، الأمر الذي يجعلني أخشى أن تنتهي ثورة الحرية إلى ثورة للجياع إذا طال الأمر، وزادت معدلات الانفلات أكثر من ذلك. وذلك ما جعلني أتساءل وأسأل الجميع: أمن أجل ذلك قامت ثورة التحرير؟

***

مصر لا تقبل ضرّة

بدء لفيف من المثقفين يستنكر موقف الشارع من المتسلقين والمرتزقة الذين هبطوا إلى الثورة بمظلات خاصة؛ رغبة في تشكيل الواقع المصري برؤيتهم الممزوجة بعقلية الغرب المتآمر على مستقبل الوطن. محاولين إقناع العامة الثائرة بأنهم الأبطال الذين جاءوا من كل حدب وصوب وتجشموا عَنَت الطريق؛ ليحرروا الوطن من طوق العبودية الذي طُوِقه لثلاثين عامًا مضت، مستغلين طيبة ذلك الشعب وضعف إدراكه لحيثيات الحصول على الجنسيات الأجنبية، وأنهم أقسموا بأن يكون ولائهم الأول والأخير لهذه الجنسيات وإن تعارضت مصالحها مع الوطن، وكانوا يفضلون التعامل بها كبديل للهوية المصرية، خاصة إذا تعارضت هويتهم المصرية مع الاستفادة بالامتيازات التي تخولها هذه الجنسيات لرعاياها؛ فقد كان هؤلاء رعايا جانب في مصر. وربما ساعدهم في ذلك النظام البائد الذي كرس الاحترام لكل ما هو مجنس بثقافة غربية. وانساق المصريون وراء هؤلاء اللاوطنيين بشعاراتهم الجوفاء المزيفة ومبادئهم البرجماتية الملوثة/ وحمل الشارع المصري هؤلاء

على أعناقه دون وعي ولا معرفة بمضمون القسم الذي أدوه، وأنهم ما جاءوا مصر إلا ليقاسموا المناضلين الشرفاء كعكة الثورة، فكانت أعينهم دائمًا تترنح حول المناصب الحاكمة بالدولة، فلم يكتفوا بالحصانات البرلمانية بل صبوا لتشكيل الحكومة والاستئثار بكرسي الرئيس، وتغافل الشارع تبعية هؤلاء وانتماءاتهم لدول ليس لدينا شك في مطامعها الإمبريالية بالشرق العربي؛ ،ومما استرعى انتباهي بشدة الثقة المفرطة التي أولاها الشعب لكل من يحمل الجنسية الأمريكية ولا سيما الدكتور زويل مع احترامي الكامل له، فنحن جميعًا نعلم أنه يتعامل بالجنسية الأمريكية في كل دولة ومحفل، وعند حصوله على هذه الجنسية أقسم على الانتماء لأمريكا ورعاية مصالحها القومية ومصادقة أصدقائها ومعاداة أعدائها وإن كانت بلده..لذلك فقد أعطته إسرائيل شارة المرور لجائزة نوبل ومنحته الدكتوراه الفخرية من جامعاتها وسمحت له بالتدريس فيها، وأدخلته معاملها البحثية الخاصة وأشركته في إنجاز العديد منها؛ فلا شك إذن لدى إسرائيل في أمريكية أحمد زويل؟ ورغم كل هذه الشواهد فقد أقدم المصريون على التبرع بقوت أبنائهم لبناء جامعة تحمل اسم زويل وتخلده، تلك الجامعة التي تقوم على الوهم والتمييز بين أفراد الشعب المصري؛ الأمر الذي يجعلنا نتساءل: لماذا جامعة جديدة في بلد يعاني من كثرة الجامعات وفي ظرف اقتصادي وسياسي ضاغط يعيشه الوطن؟ فهل نحن في حاجة لمقبرة بحثية جديدة وقد مُلِئَت مصر بالمقابر؟ ولماذا لم يستغل الدكتور زويل إحدى الجامعات القائمة وتطويرها لتلاءم تنفيذ أفكاره الخلاقة؛ وما ينفق على المباني ينفق على البحوث، أم أن أفكاره لن تخرج إلا إذا كانت الجامعة تحمل اسمه؟ ولماذا تحمل اسمه وقد بُنِيَّت في أملاك الشعب وتدار بأمواله التي لم يسهم هو فيها بما يذكر؟ وهل الالتحاق

بهذه الجامعة متاح لكل الطلاب وبشكل عادل أم ستصبح كغيرها من الجامعات الخاصة لا تتاح سوى للقادرين من أبناء الوطن والأجانب ويحرم منها الفقراء وإن استحقوا؟ وما الضامن لعدم تسرب نتائج البحوث لأمريكا؛ ليتحول المشروع من جامعة مصرية إلى معمل بحوث أمريكي، يدار لصالحها بأموال مصرية خالصة؟ وهل من العدل التمييز والإقصاء للعلماء والأستاذة المصريين الذين يتقاضون ملاليمًا في جامعاتهم ويتقاضى الأساتذة الأجانب في جامعة زويل آلاف الدولارات من دم الشعب؟وهنا لا بد للشعب والبرلمان أن ينتبه قبل أن تتحول مصر إلى ولاية أمريكية يسيطر فيها الأمريكان على الأسرار البحثية والعلمية كما سيطروا من قبل على الأسرار العسكرية بمعوناتهم الملوثة.. وأن يتم تحويل المبالغ المخصصة لإنشاء الجامعة إلى تطوير لإحدى الجامعات القائمة وتجهيزها لتكون منبرًا علميًّا مضيئًا.. وأن تستعيد مصر ثقتها.. فتحذف من قوائم مواطنيها كل من قرر التجنس بغيرها، أسوة بالسويد وفرنسا وغيرها ممن تعتز بجنسيتها.. وتقصي من مناصبها كل من أقسم بالولاء لغيرها.. فمصر وطن لا يُمّلك ولا يستأجر ولا يحصد خيراته سوى أبنائه الشرفاء .. وليعلم الجميع أن مصر امرأة ولود لا تقبل لها ضرّة.

***

الأزمة ... والحوار

إن ما شهده المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وخاصة قبيل الاعتداء على السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة، فضلًا عن الهجوم الشرس الذي تشنه أطياف سياسية عديدة تشكيكًا في المجلس العسكري ونواياه، والانقسام الباد بين توجهات المفكرين وأصحاب الرأي والمهتمين بالعملية السياسية على دور المجلس العسكري في قيادة المرحلة الانتقالية الراهنة، كل ذلك جعلني أقر بأن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مصر هي أزمة في الحوار، سواء من حيث شكل الحوار وآليات تناقله أو في عقلية الحوار التي تشكل مضمونه ومحتواه، تلك الأزمة التي تصاعدت مع تزايد أعداد الائتلافات الثورية، وتعمقت وتضخمت بتعدد الكيانات السياسية، والتى غالبًا ما تفتقد الرأس أو مركز القيادة، وكأن يقين الشارع السياسي بأن السبب الرئيسي في نجاح ثورة ٢٥ يناير يتمحور في غياب المركز؛ مما جعله يسحب هذا اليقين على كافة الأعمال والأشكال والكيانات السياسية، وهذا ما جعله يُصِر وبعمدٍ على تغييب القائد أو المركز من المشهد الإداري لهذه التجمعات والكيانات السياسية،

ورغم تقديري لوجاهة الفكرة، إلا أننا نقر بعدم جدواها إذ تجعل من الصعوبة بمكان إجراء حوارات فعالة تستهدف الوصول إلى اتفاق عام حول مستقبل مصر، كما أنني أختلف كثيرًا مع من يختزلون أزمة الحوار في الحوار الديني بين المسلمين والأقباط، وكأن مستقبل مصر واستقراره مرهون بحل أزمة الحوار الديني بين الفريقين، حيث إنني أرى أن أزمة الحوار أكبر من ذلك بكثير، فهناك خلافات عديدة وفجة في الرأي بين الإسلاميين أنفسهم من ناحية وبين الأقباط من جانب أخر، ومن ثم فإننا نحتاج أولًا إلى إجراء حوار إسلامي إسلامي وحوار قبطي قبطي، ثم ننتهي إلى حوار ديني بين المسلمين والأقباط، ولكن المشكلة كما قولت آنفًا ليست في الحوار الديني وحده، ولكن في الحوار بين كافة الأطياف والكيانات السياسية، التي تشكلت عقب ثورة ٢٥ يناير وتقولبت كل منها حول رؤيتها وأهدافها الخاصة، مما جعلها في عزلة عن الحوار مع الآخر، وأصبحت السمة الغالبة على المشهد السياسي هي الخلاف وليس الاتفاق. والخروج من شراك الأزمة يدعونا إلى تجاوز الخلاف الديني والاتفاق حول المرجعية الدينية للسياسة المصرية القادمة، فعندما تتعرض المجتمعات للسقوط والانهيار لم يكن الدين في أول اهتماماتها، فالأديان وجدت بعد استقرار المجتمعات ولم توجد قبل نشأتها، فلم يفكر الإنسان منذ فجر التاريخ في مرجعيته الدينية، إلا بعد استقراره وإقامته، وتأمن مسكنه وملبسه ومشربه ومطعمه ومستقبله. لهذا فإنني أدعو الجميع إلى تجاوز فكرة المرجعية الدينية في هذه الآونة حتى لا يحتدم الخلاف، فهو حوار عقيم لا يفضيي إلا إلى مزيد من التجاوزات الأمنية وتعطيل الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وبناء النظام المصري المحتمل والمنشود من قبل كافة أطياف الشعب، وعلى كافة المثقفين العمل على تشكيل عقلية الحوار وليس الالتفاف حول شكله،

وذلك من خلال البرامج الإعلامية المختلفة والدراما مع إعادة الدور التعليمي للمسرح بالإضافة إلى الدور المهم للمؤسسات التعليمية والمساجد والكنائس ومؤسسات المجتمع المدني، لتحديد شكل واضح للخطاب الثقافي والديني، وطريقة الحوار، وأقصد الحوار الهادف الذي يفضي إلى اتفاق عام حول سمات المرحلة المقبلة ومواصفات الرئيس المحتمل، وصياغة العلاقة بين الشعب والنظام، دون التمسك بوجهات النظر الفئوية والفردية، وأن يصبح مستقبل مصر وأمنها الأساس في كل نقاش حواري هادف، وما لم يدرك كله لا يترك كله.

***

مواكب الفساد.. و مراكب التنمية

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذي يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسي مبادئ العدل والمساواة، تلك التي دعت إليها كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق في العالم كأساس للحكم في كل زمان ومكان. لقد جاءت ثورة ٢٥ يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التي عاشها المجتمع المصري بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عامًا، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكارًا وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التي ترتكب يوميًّا في حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية، كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين - عن قرب - لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التي يتكبدها المواطن المصري كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته، وفي كل إبداع يخرج أو لقاء

يتم كانت الحكومة "ودن من طين وأخرى من عجين" متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجًا لها في كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل في أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصًا على استقراره واستمراره، ولكن يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذي أعده النظام خصيصًا لحماية مفاسده. وتمكن النظام من خديعة نفسه مرارًا، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية في هذه الأجهزة التي جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن:

– أسفرت جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والإتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين في هذه الأجهزة، الذين كان يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحيانًا باليورو، وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد ... وبعد الثورة آلت المجلس لوزارة الصحة مما زاد الطين بلة..

– كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البانجو بين تلاميذ

المدارس الإعدادية وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطي وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر، وتغض الطرف عن زراعته والإتجار فيه.

– أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقًا للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الآخر، نظرًا لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلًا كانت المحليات تغض الطرف عن البناء في الأراضي الزراعية، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، ومن ثم فكلما ساهم الصندوق في تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى أشد عشوائية وضراوة.

– أما الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبرى التي خدع بها النظام شعبه، مؤكدًا أن هذا الصندوق جاء لمحاربة الفقر والحد من البطالة، وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشري فيه الفساد للركب، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر، حتى أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٠٪ من الشعب يحصلوا بجدارة على لقب فقير، فضلًا عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات، وذلك لأن الصندوق تحول إلى القيام بوظيفة بنك مصرفي بإجراءات مخففة، كان يحصل على القرض من الدول الأجنبية بـ (٥ , ٠ ..٪) ويقرضه للجمعيات الأهلية

(٥, ١٠٪) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨٪، مما أدى إلى تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق، الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالوسطة والأقارب ومن المحاسيب، ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع في كل محافظة، وخصصها في كشف الفساد، وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم على الولاء للنظام ومناصرة المحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعًا بعد ٣٠ عامًا من الحكم، مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب، وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من رموزه المفسدين، وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء، والتستر على مفاسدهم في كل المجالات، وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هي لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة، ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية في المجتمع.

ومن هنا فإنني أخاطب الحكومة والبرلمان بسرعة إنهاء تبعية أي أجهزة تنموية لسيادة مجلس الوزراء مباشرة فقد مضى زمن الهوانم والجنرالات. وأن تضخ التمويلات دائمًا في وزارة جديدة تسمى وزارة التنمية وشئون المجتمع يتم إنشائها بفكر مختلف قادر على التعامل مع منظمات المجتمع المدني في إطار رقابي محترم يضمن فعالية التنفيذ مع احترام قيمة التطوع والعمل على إعلاءه.

***

الميادين الثائرة.. وغيبة العقل الثوري

إن ما شهده الشارع المصري ولا سيما ميدان التحرير في الأيام القليلة الماضية يجعلنا نعود من جديد لتقييم الثورة المصرية، وإعادة صياغة المفهوم الثوري في عقول المتظاهرين؛ لما شهده ميدان التحرير بدء من جمعة المطلب الواحد وحتى الآن من غياب ملحوظ للعقل الثوري، الذي يوجه الثورة نحو تحقيق أهدافها وينأى بها عن كل ما يضر بصالح الوطن ويعطل تقدمه نحو أهدافه الثورية، فالثورة إن لم يكن لها عقل ربما تصبح دربًا من دروب الفوضى التي توشك أن تحرق الوطن وتقضي على كل مكتسباته الثورية والحضارية، فشكل الثورة وموضوعيتها يعد معيارًا يقاس عليه تقدم الأمم وتخلفها، ويعبر أيضًا عن رصيدها من الأخلاق العامة التي هي سمة للشعوب المتحضرة. ويتمثل غياب العقل في الاستمرار على استخدام الصراع الثوري الذي يستخدم العنف كأداة لتحقيق الهدف وكبديل للتهدئة الثورية، ذلك الصراع الذي أوجبته حالة التشكيك المستمرة في كل معارض لمطالب ميدان التحرير، ونعته بالخيانة للوطن أو مناصرته للنظام المخلوع، ووضح ذلك جليًّا في جمعة حق

الشهيد أو الفرصة الأخيرة حيث شهدت الميادين المصرية تظاهرات عديدة مختلفة المنهج والهدف، ففي حين يطالب التحرير برحيل العسكر يطالب ميدان العباسية ببقائهم ويندد شارع مجلس الوزراء بحكومة الجنزوري .. مستخدمين في صراعهم الجدلي أقذر أدوات الصراع من تشكيك وتخوين وسباب غضين الطرف تمامًا عن مصلحة الوطن، في عراكهم المستمر مع السلطة أيًّا كانت تبعيتها. ووقفت القوى السياسية في حالة ثبات تنتظر أي الفريقين ينتصر لكي تدعم مطالبه ضمانًا لمساندته في الانتخابات، فعندما تتعارض مصالح القوى السياسية مع مصلحة الوطن فليس من الغريب أن نصفها بأنها قوى غير وطنية، ولماذا خشينا جميعًا الدفاع عن رجال الشرطة الذين أعدهم في نظري ضحايا لسخونة الشباب وغيبة وعيهم وخبث المتآمرين، حيث وقف رجال الأمن يدافعون عن مؤسسات الدولة بأرواحهم ضد قلة مندسة سمحت لها عقول الثوار المغيبة بالتسلسل خلف الصفوف لتأجيج الفتن وقطع الثقة بين المتظاهرين الأشراف والأمن الوطني، فلماذا نطالب الأمن بالحماية ونرفض استخدامه لأي أدوات للقمع ودرء البلطجة. كيف نفرق بين الثائر والبلطجي في ميدان التحرير .. كيف نفرق بين أصحاب العقول والمغيبين من الثوار في الشارع المصري، كي نقدم لرجل الشرطة روشتة للتعامل معه .. أنها معضلة بكل المقاييس لا يمكن حلها إلا بتفعيل العقل الواعي في الميادين الثائرة، ومعيار العقل يظهر جليًّا عند قياس الأفعال الثورية بمصلحة مصر ومستقبلها واستقرارها السياسي. ولذا فإنني أرى أن التيار الإسلامي بفريقيه الإخوان والسلفيين أخطأ في حق مصر خطأ فادحًا عندما دعا لجمعة المطلب الواحد وأنه خسر كثيرًا من شعبيته في الشارع المصري ولا سيما بين الأغلبية الصامتة التي في الغالب هي التي

تتحكم بقوة في نتيجة الانتخابات وليس الميادين الثائرة، ولا ينسى الشارع المصري كل من تسبب في إزهاق أرواح الأبرياء من تجار الوعي من القوى السياسية غير الوطنية .. فماذا كسبت مصر من استشهاد ٣٨ شهيد وإصابة أكثر من ١٠٠٠ شاب في جمعة المطلب الواحد.. وما الداعي أساسًا لهذه المظاهرات وقد اقترب موعد الانتخابات ووضع اللبنة الأولى في بناء الدولة المصرية المنشودة، أهي دعوة لإنجاح الانتخابات أم هي دعوة لتأجيلها واستمرار حالة الفوضى والانفلات الأمني،، لماذا يصر الشباب على انتهاك هيبة الدولة والتحرر من الأخلاق الوطنية في التعامل مع المؤسسات المصرية والمنشآت العامة الذين يتعاملون معها إما هدمًا أو حرقًا احتجاجًا على سلوك سلطوي معين سواء من الجيش أو الشرطة متناسين أنهم ليس أصحابها إنما هي ملك مصر وحدها وبدون منازع.. وسؤالي الأخير لماذا تحولت الميادين العامة إلى متنزهات ثورية سواء للتعبير عن الرأي أو مشاهدة الأحداث عن قرب أو هي ميادين يتبارى فيها الجميع لإظهار البطولات ولو على حساب الوطن .. في ميدان التحرير لم تفقد فقط الثورة عقلها وإنما فقدت أيضًا أخلاقها التي شهد بها العالم أجمع.. ولم يصبح أمام الثوار إما ضبط النفس والاحتكام إلى العقل وإما الفوضى الخلاقة التي ربما تؤدي إلى حرق الثورة في أتون حرق الوطن.

***

ثورة المصريين....

إرهاصات الانتصار.. ومخاوف الانكسار

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذي يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسي مبادئ العدل والمساواة، تلك التي دعت إليها كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق في العالم كأساس للحكم في كل زمان ومكان. لقد جاءت ثورة ٢٥يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التي عاشها المجتمع المصري بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عامًا، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكارًا وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التي ترتكب يوميًّا في حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية، كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين - عن قرب - لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة

المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التي يتكبدها المواطن المصري كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته، وفي كل إبداع يخرج أو لقاء يتم كانت الحكومة "ودن من طين وأخرى من عجين" متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجًا لها في كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل في أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصًا على استقراره واستمراره، ولكن يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذي أعده النظام خصيصًا لحماية مفاسده.

وكلما حدث فوران شعبي في أي مكان كان، كالذي حدث في تونس مثلًا، يخرج إلينا رموز النظام الموقرين للتهديد والتصريح بأن مصر ليست تونس، بمعنى أن الشعب المصري أجبن في نظرهم وأقل وطنية من الشعب التونسي، وتناسوا جميعًا وعن جهل أن المصريين أقوى وأجرأ وأعتق من أي شعب كان، فنحن شعب له حضارة وتاريخ، فالمصريون هم أول من نظم الثورات وقادها في تاريخ الحضارات الإنسانية، ولم ينسى التاريخ ثورة الجياع التي قادها الفراعنة المصريون للإطاحة بنظام الملك بيبي في الأسرة السادسة، الذي حكم مصر لأكثر من ٩٠ عام، كما لم يغفل التاريخ ثورة الجياع التي قادتها امرأة ضد المستنصر بالله الفاطمي، وغيرت نظامه بالكامل وكادت أن تقضي عليه لولا أن استجاب لكل مطالبها. لقد خسر المصريون في عهد مبارك مكتسبات اجتماعية واقتصادية عديدة، تأثرت فيها روح

الانتماء، وانخفضت الخصائص السكانية لأبناء الوطن، فانهار التعليم بجميع مكوناته، ولم تحصل الجامعات المصرية على ترتيب ضمن ٥٠٠ جامعة عالمية، وأمية متفشية حتى بين حملة المؤهلات المتوسطة، ضرائب مفروضة على كل شيء حتى المشي على الطريق، نظام يقوم على العطاء لمن لا يستحق، ساءت العلاقات بين المصريين أنفسهم، ضاعت كرامة المصري وحقوقه في أي بلد يعمل بها، تفشت الجريمة بشتى أنواعها، وعاش المصري غريب في بلده، وكاد الشباب أن يكون على حافة الهاوية، فأصبحت تجارة المخدرات وتسويقها أمرًا مباحًا، وأصبح رجال الشرطة وبعض من رجالات القضاء ورموز النظام عناصر فاعلة في الاتجار بالمخدرات والسلاح وتهريب الآثار. كما تم وأد الموهبين وتقييد أفكار المبدعين وأساتذة الجامعات والعلماء، الذين راح بعضهم يبحث له عن عمل إضافي حتى يتمكن من تلبية مطالب العيش بشكل كريم، ووضعت أفكارهم وأبحاثهم – التي ظلوا يحلمون بإخراجها لخدمة الوطن – جميعها على أرفف المكتبات الحكومية، وظل هذا الاستهتار بالعلم والعلماء، حتى تفشت البطالة بين حملة الدكتوراه في كثير من التخصصات، ولم يدرك النظام أن دولة تتجاهل العلم، وتضع العلماء في مؤخرة اهتماماتها ليس لها مستقبل سوى الفقر والتخلف والحرمان والجهل والمرض.

وتمكن النظام من خديعة نفسه، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة التي يخدع بها المواطنين، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية لهذه الأجهزة التي جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة،

مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن:

أسفرت جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والإتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين في هذه الأجهزة، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحيانًا باليورو، وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد ...

كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البانجو بين تلاميذ المدارس الإعدادية ومدرجات الجامعة، وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطي وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر، وتغض الطرف عن زراعته والإتجار فيه.

أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقًا للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الآخر، نظرًا لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلًا كانت المحليات تغض الطرف عن البناء في الأراضي الزراعية، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، ومن ثم فكلما ساهم الصندوق في تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى أشد عشوائية وضراوة.

أما الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبرى التي خدع بها النظام

شعبه، مؤكدًا أن هذا الصندوق جاء لمحاربة الفقر والحد من البطالة، وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشرى فيه الفساد للركب، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر، حتى أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٠٪ من الشعب يحصلوا بجدارة على لقب فقير، فضلًا عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات، وذلك لأن الصندوق تحول إلى القيام بوظيفة بنك مصرفي بإجراءات مخففة، كان يحصل على القرض من الدول الأجنبية بـ (٥ , ٠ ..٪) ويقرضه للجمعيات الأهلية (٥ , ١٠٪) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨ ٪، مما أدى إلى تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق، الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالواسطة والأقارب ومن المحاسيب، ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع في كل محافظة، وخصصها في كشف الفساد، وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم على الولاء للنظام ومناصرة الأقوياء والمحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعًا بعد ٣٠ عامًا من الحكم، مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب، وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من رموزه المفسدين، وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء، والتستر على مفاسدهم في كل المجالات، وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هي لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة، ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية في المجتمع.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كان ملف التوريث الذي تم فتحه منذ ١٩٩٣ هو الشرارة الأولى التي أحرقت الجرن، وأشعلت الثورة في نفوس الشباب والعامة، حتى أطاحت – وسوف تستمر – بكافة رموز هذا النظام الفاسد، وإذا كان كل ما كتبناه سلفًا بمثابة إرهاصات أو دلالات لقيام ثورة ٢٥ يناير؛ فإننا نود الإرشاد إلى آليات قيام هذه الثورة العظيمة، فإذا كان كل نظام يحمل بذور فناءه، فإن نظام مبارك حمل الكثير من المفاسد التي أنهته بعد ٣٠ عامًا، وأن الفيس بوك الذي أنشأه النظام ليلهي الشباب عن المشاركة في العمل السياسي، ذلك الذي حرمه على منظمات المجتمع المدني، تحول إلى أداة قوية ومارد انفجر في وجه النظام، نظم خلاله الشباب أنفسهم، وحددوا إشارة البدء ومناطق الالتقاء وتحالفوا على الأهداف؛ وبالتالي فقد نجح برنامج الفيس بوك في تحقيق ما عجزت كافة منظمات المجتمع المدني الحقوقية عن تحقيقه على مدار سنوات طويلة، نظرًا للقوانين التي وضعها النظام والتي كانت تحد بدورها من نشاطات هذه المنظمات وخاصة ممارسة الأنشطة الدينية والسياسية، وما أود تأكيده أن هذه الثورة ثورة فردية لم تكن مؤسسية بأي شكل، ولكن ما إن اندلعت حتى انضمت كافة أطياف الشعب ومؤسسات المجتمع المدني؛ مما سرع بنجاحها، فضلًا عن الدور الإعلامي الرائع أثناء اندلاع الثورة.

وبعد نجاح الثورة في تنحي الرئيس والقضاء على رموزه. أدرك الشعب أن الثورة لم تنجح سوى بنسبة (٥٠٪) فقط، وهو دورها في تنحي الرئيس، الذي في نظري كان سوف يتنحى قريبًا بفعل الطبيعة سواء بالموت أو بالعجز، وقضت على ملف التوريث، وإن كانت الـ (٥٠٪) الأخرى تتمثل في ثورة الشعب على

ذاته، ثورة الشعب على كافة القيم، والعادات، والتقاليد، والأفكار التي كرسها فيه النظام لمدة ٣٠ عامًا، وراح الشعب يصر على إحياء أصالته، وتأكيد الانتماء لتراب الوطن، وأنه ليس في حاجة إلى هذا النظام فهو يستطيع متى صدقت العقيدة أن يحقق الأمن لنفسه بنفسه، ودون الحاجة إلى النسق الأمني الذي تخصص سنوات طويلة في إرهاب الشعب دون حمايته،، كما يستطيع الشعب أن يتخلى عن كافة الأنساق ويستغنى عن الخدمات التي كان يقدمها النظام للمواطنين، وقام الشعب بإحياء نسق التكافل الاجتماعي بمفهومه الشامل، التكافلي، المادي، والاجتماعي، والأدبي، والأمني، وغيره ليرسل للعالم أجمع أننا قادرون على إدارة أنفسنا بأنفسنا، وأن الحاكم هو عامل عند الشعب، وطالب بعقد اجتماعي جديد بين الشعب والحكومة، عقد يملي شروطه الشعب وليس للحكومة، يضع لكل منهما واجباته وحقوقه، والشعب هو المستفيد والمراقب، لقد نجحت الثورة في إحياء الأصالة المصرية بمفهومها الشامل، ولكن حتى تستمر الثورة في اتجاهاتها كان لازمًا علينا أن نتجاوز مفهوم المسئولية الاجتماعية إلى مفهوم المسئولية الوطنية، ونغض الطرف عن مصالحنا الشخصية، ومطالبنا الفئوية، وننظر فقط إلى مستقبل مصر، ونشعر أكثر بمسئولياتنا تجاه الوطن، وأن يعمل كل منا قدر استطاعته على إصلاح ذاته، ويؤدي دوره كما ينبغي، مفتخرًا بأنه يساهم بذلك في بناء مصر.

***

لماذا نتحامل على الفقراء؟

لقد شد انتباهي ما شاهده الشارع المصري من إضرابات واعتصامات متصاعدة، نظمها العاملون بالمترو وعمال السكك الحديدية وعمال النظافة في شتى المحافظات، بالإضافة إلى العاملين في بعض المصانع الحكومية؛ وهذا ما جعلني أدرك أن الفقر هو السمة المشتركة لكل هذه الفئات والدافع الأساسي وراء هذه الإضرابات، كما جعلني أتساءل لماذا تنتشر هذه الإضرابات بين العاملين في القطاع الحكومي بالتحديد.. ولماذا لم يشارك الباعة المتجولين وعمال النظافة والصرف بالشركات الخاصة في هذه الإضرابات؟ وعلى الفور أدركت أن السياسات التي اتبعها النظام السابق في التعامل مع هذه الفئات هي سياسات تتسم بالتحامل على الفقراء، رغبة منهم واقتناعًا بأن مصلحة المجتمع تقتضي الإبقاء على هذه الفئات كما هي؛ حتى تظل هذه الوظائف والمهن تجد من يمارسها. حيث يخدم التحامل على الفقراء أغراضًا كثيرة فهو يُشعر دائمًا أصحاب الياقات البيضاء بالتفوق، كما يتيح بذكاء الإبقاء على الوضع الراهن في المجتمع.. فالفقر في نظرهم كأي ظاهرة اجتماعية

أخرى تستمد قدرتها على الاستمرار من خلال ما تحمله من فوائد للمجتمع أو لبعض فئاته .. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من الوظائف التي لا يقبل كثير من الناس عليها؛ إما لكونها بغيضة أو خطيرة أو لقذارتها المادية، وإما لكون الناس قد تعارفوا على حقارتها. وكان أمام النظام السابق طريقان لإشغال هذه الوظائف.. الأول أن يعمل على رفع أجور العاملين بهذه الوظائف، ولكنه خشي من تركهم لها، فلم يكن أمامه سوى الطريق الثاني وهو استغلال العاطلين عن العمل من الفقراء والزج بهم للقيام بتلك الأعمال في مقابل أجور منخفضة للغاية؛ بما يضمن استمرارهم في هذه الأعمال.. ومن ثم يؤمن وجود الفقر إنجاز تلك الأعمال .. فضلًا عن اعتقادهم بأن وجود الفقراء يساعد على زيادة الحراك الاجتماعي إلى أعلى؛ حيث انضمت إلى الطبقة الوسطى جماعات عديدة نتيجة لمكاسب ضخمة جنتها من بيع الفقراء لبعض السلع والخدمات التي يترفع الأغنياء عن بيعها لهم، نظرًا لما تتسم به من مخالفة للقانون أو عدم الاحترام، مثل المقامرة والمخدرات، وتجارة الأعضاء، تلك التجارة التي لاقت رواجًا شديدًا في السنوات الأخيرة من عهد النظام البائد، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الفقراء الذين راحوا يبيعون أجسادهم مقابل العيش الكريم وإن كان مؤقتًا .. كما يتحمل الفقراء دائمًا تكلفة التغيير والنمو في المجتمع، فهم يؤدون الأعمال القاصمة للظهر في بناء المدن، ويُطردون من مساكنهم في العادة لإتاحة مكانًا للتقدم، فالطرق السريعة ولا سيما الطرق الدائرية في شتى المحافظات التي تشق ضواحي المدن والتي هي في الغالب مساكن للفقراء والعمال الذين فروا إليها من غلاء المدن، بالإضافة إلى مشروعات إسكان الشباب والجامعات والمستشفيات والمراكز الحضرية، كلها كانت تقام دائمًا

على أرض يشغلها الفقراء الذين يتم في الغالب ترحيلهم عن أحيائهم دون إرادتهم ودون تعويض كافٍ ومناسب لهم، وهو ما لا تسمح به أي جماعة أخرى.. وعادة ما يشتري الفقراء سلعًا لا يرغب فيها الآخرون؛ مما يُطيل الفائدة الاقتصادية لهذه السلع مثل الخبز البايت والفاكهة والخضراوات الموشكة على التلف والبيض المكسر والملابس المستعملة.. كما يقبلون على التعامل مع الأطباء والمحامين والمدرسين الذين لا يُقبل الأغنياء على التعامل معهم؛ إما لكبر سنهم أو لحداثتهم وإما لنقص كفاءتهم وقلة تدريبهم، وهم بذلك يتيحون الفرصة لهذه الفئات لزيادة دخلها.. وهذا ما يضمن الفرصة سانحة لتفوق أبناء الأغنياء واعتلائهم أرقى الوظائف.. في حالة من تسرب أبناء هؤلاء الفقراء من التعليم واعتلال صحتهم؛ الأمر الذي يدفعهم إلى الانخراط في مهن والديهم .. كما أن وجود الفقراء ييسر الممارسة السياسية ويعمل على استقرارها، فمن المعروف أن مشاركتهم السياسية – خاصة في العهد البائد – كانت ضعيفة، وبالتالي فإن اختياراتهم السياسية كانت محدودة، حيث يضطرون إلى بيع أصواتهم إلى مرشحي الحزب الوطني الذين كانوا يستغلون أصواتهم وإجرامهم في محاربة المعارضين لسياسات الحزب .. وفضلًا عن ذلك فإن وجود الفقراء – نظرًا لقلة أجورهم – يتيح الفرصة للأغنياء لكي يشغلوا أنفسهم بعديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليهم بالفائدة، فالخدم مثلًا يجعلون الحياة أكثر يسرًا لمستخدميهم ويتيحون لهم الفرصة لمزيد من الغنى والقوة، كما أنهم يدفعون نسبة عالية من دخولهم في الضرائب، وهم بالتالي يساهمون أكثر من غيرهم في الخدمات الحكومية التي يستفيد منها عادة الجماعات الأكثر امتيازًا في النظام .. أضف إلى ذلك أن الفقراء يدعمون المستحدثات في الممارسات الطبية، حيث

يستخدمون كحقل للتجارب في المستشفيات التعليمية والبحثية .. وحقيقة الأمر أن فشل حكومة د. عصام شرف في التعامل مع مطالب هذه الفئات التي عانت كثيرًا من جراء هذا التحامل، تؤشر إلى استمرار حكومة شرف في انتهاج نفس نهج النظام البائد في التعامل مع قضايا الشعب بكافة أطيافه، نظرًا لاعتمادها في اختيار القيادات على الاختيار من نفس السلة التي كان يختار منها النظام السابق قياداته.. ومن ثم فإنهم يتعاملون بنفس المنطق ونفس العقلية.. فإذا كانت التقارير تؤكد أن أكثر من ٤١٪ من سكان مصر فقراء منهم ٢٠٪ تحت خط الفقر، أي ما يقرب من ٣٧ مليون فقير في مصر.. فماذا لو ظلت حكومة شرف في تحاملها على هؤلاء الفقراء؟ وماذا لو تمكن عمال النظافة والصرف الصحي وعمال الخدمات وسائقوا النقل العام وعمال المصانع من تنظيم أنفسهم وأضربوا عن العمل..؟ إن التحدي الحقيقي الذي يواجه حكومة شرف والمجلس العسكري نفسه يتمثل في كيفية التعامل مع هذه الفئات وقضاياهم واحتياجاتهم، بما يضمن استمرارهم في أعمالهم في ظل رفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وهي المعادلة الأصعب.

***

جرى إيه يا نيابة..؟

منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، وهدم الثوار كافة الأضرحة السياسية التي ظل الشعب يقدسها مهابةً لثلاثين عامٍ مضت وربما أكثر، وأشارت أصبع الإتهام إلى مؤسسات عديدة لتورطها في فساد النظام، وحاول الجميع تبرئة النفس من دم الأبرياء الذين سقطوا ضحايا للنظام المخلوع، إما سجنًا أو اعتقالًا أو فقرًا أو جوعًا أو حرمان من حقوقهم الإنسانية أو تهميشًا لحقوقهم السياسية والاجتماعية، غير أن الثوار لم ينجحوا إلا في إسقاط شخوص أو أشباح رمزية قابعة في كراسٍ قيادية وهمية كان يحركها النظام، وظلت الأنظمة قائمة بكل ما تعج به من فساد ممنهج، واستطاعت المؤسسات ذات السلطة أن تحافظ على كياناتها القيادية وأنظمتها الإدارية وكأنها كانت تمارس أعمالها بعيدًا عن نظام مبارك ومفاسده، وأنهم وحدهم شرفاء هذا العصر ووجب على الشعب أن ينحني إجلالًا وتقديرًا لنزاهتهم. وطالبوا بمزيدٍ من الصلاحيات والامتيازات السياسية، لا لشيءٍ سوى ليزدادوا تألهًا وتحكمًا وتجبرًا على الشعب، في مرحلة يعجز فيها الشعب عن التعبير عن إرادته الحرة؛حيث توقفت فيها

الممارسة الديمقراطية بتوقف البرلمان الشعبي المتمثل في مجلسي الشعب والشورى، وأصبحت سلطة اتخاذ القرار ومنح الإمتيازات حكرًا على المجلس العسكري وحده. واستغل القضاة هذه الفرصة وقدموا للمجلس العسكري قانونًا مقترحًا لتأليه القاضي وليس فقط تقديس وظيفته، فنحن لا نعارض الحفاظ على هيبة القضاء ولا رجل الأمن ولا الأستاذ الجامعي، ولكن لماذا إذًا يكون التقديس لرجل القضاء وحده؟ أليس هو الأقل مجموعًا بين أقرانه في المرحلة الثانوية؟ وكانت ولا زالت كليات الحقوق تقبل الطلاب الأقل مجموعًا؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولمدة أربع سنوات مضت يقبل في هيئته الحاصلين على تقدير مقبول؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولا زال يعطي الأولوية في العمل لأبناء القضاة؟ ولماذا يصر نادي قضاة مصر في قانونهم المقترح على منح القضاء حصانة أبدية لا تنتهي إلا بالموت؟ لماذا تضاعفت رواتب القضاة لتحقق أكثر من عشرة أضعاف راتب الأستاذ الجامعي وهو الأكثر فهمًا وإيمانًا وإلمامًا بالقوانين؟ لماذا يمتد سن المعاش بالهيئات القضائية إلى سن السبعين في بلدٍ ارتفعت فيها معدلات البطالة بين الشباب لتصل إلى ٤٠٪؟ولماذا يفترض نادي القضاة في أعضاء هيئته النزاهة الكاملة وهم الأقل خطًا في التعليم والثقافة إذا تم مقارنتهم بأطياف عمالية أخرى؟ ماذا يعني لو ضبط رجل القاضي متلبسًا في جناية لا يتم القبض عليه ويكتفي بإبلاغ المجلس الأعلى للقضاء؟ ماذا يعني القانون بعد سجن القاضي في السجون العمومية؟؟ وهل يطالبنا المستشار الزند بأن نبني سجونًا خمس نجوم للقاضي الذي خالفه القانون ونحس بيمينه وكسر ميزان العدل؟ لماذا يفترض المستشار الزند في القاضي قمة النقاء والطهر كأنه ملاكًا منزلًا من السماء وجب له التقديس وليس العقاب

وأراد أن يصدر بافتراضه هذا قانونًا يجبر الشعب على العمل به؟ وكيف نقبل باعتماد هذا القانون وقد امتنع قضاة مصر عن أداء واجباتهم وأضربوا عن العمل؟ وكيف نمنحهم الحصانة وفي أول صدام مع زملائهم المحامين أطلقوا عليهم الرصاص من أسلحتهم المرخصة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل نجح القضاء المصري في تبرئه نفسه من التورط في فساد مبارك ونظامه؟ وهل قدم لنا القضاء المصري دليلًا لنزاهته في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ المزورة؟ وأين كان دوره في الدفاع عن الحق وإرساء قواعد العدل وتكافؤ الفرص واستنهاض الحقوق المغبونة؟ متى اعترض القضاء على نظام مبارك ورفض تنفيذ أحكامه؟ ورغم كل شيء فإنني لا أشكك في نزاهة القضاء المصري، ولكنهم أولًا وأخيرًا هم شخوص يصيبون ويخطئون ومن ثَمَ فلا بد أن تكون آليات محاسبتهم معلنة ومتاحة للجميع، وأن حصانة القاضي فقط في عمله وليس في الشارع، فحصانة الشارع يجب أن تكون مكفولة للجميع، فكلنا مصريون ما دمنا ملتزمون بواجباتنا الوطنية وسلوكياتنا المعتدلة. كما يجب النظر في الرواتب الخيالية لرجال القضاء وجعلها متناسبة مع كافة الأوساط العمالية؛ درءًا لتهمة التمييز والامتياز غير المبرر، وإعادة النظر في سن المعاش بالسلك القضائي؛ ليفسحوا الفرصة للشباب ليمارسوا أدنى حقوقهم الإنسانية وهو العمل، وأن يلغي تمامًا امتياز الأولوية التي يحصل عليه أبناء القضاة والمستشارين للعمل بالسلطة القضائية، وأن يكون مبدأ تكافؤ الفرص هو الأساس في العمل بأي مؤسسة مصرية كانت، وأقترح أن يكون العمل في السلك القضائي وخاصة المستشارين عن طريق

الإعلان العام ويختار من بين المحامين ذوي الخبرة والمتخصصين الذين أثبتت الخبرة في العمل كفاءاتهم وحسن سيرتهم ولا يكون العمل بالقضاء عن طريق الترقي؟

***

الأمن والضمير.. والنوم في العسل

إن الموقف المتأزم الذي تعيشه بلادنا هذه الأيام من أزمات متتالية متعاقبة مرتبطة بحياة الناس ومعيشتهم وتعايشهم مع المعطيات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية لثورة ٢٥ يناير؛ يجعلنا نقر بوجود أيد خفية وراء تلك الأزمات، ربما تلعب بمسار الثورة وتراهن على إخفاق إنجازاتها، ومن الخيبة أن نركن إلى فكرة الفلول وحدها وتحميلهم ما لا يحملون. والاعتقاد بأنهم ما زالوا يحكمون عقول العامة وتصرفاتهم.. فليس من شك في أن هذه الأزمة مفتعلة، وأن المتورطين فيها لهم أيد ضليعة في حكومات ما بعد الثورة وربما في البرلمان والمجلس العسكري، فالكل يتحمل جزءًا من المسئولية؛ لتقع تبعاتها في نهاية المطاف على أكتافهم جميعًا. فإذا كان المتورطون فلولًا فلماذا لم يكشفهم المجلس العسكري ويحبط نواياهم، وما مصلحته في إخفاء مخططاتهم ومن الذي وضع مصائر الشعب في أيديهم؟ وإذا كانوا بلطجية فلماذا لم تقم الداخلية برصدهم والقبض عليهم وتخليص المجتمع من شرورهم؟ وإذا كانوا عملاءً ومندسين وخونة فأين الأمن الوطني والقومي

والعام، وهل هي تشكيلات عصابية متآمرة كما يدعي البعض، أم تشكيلات أمنية تتقاضى رواتبها من جيوب الشعب وخزانة الدولة وعليها التزام وواجب وطني يجب احترامه، أم ما زالوا نائمون في عسل الثورة الذي لم ينته بعد؟ وكيف سمحت ضمائر الشعب الواعية لهذه القلة بالاندساس في صفوفها والعمل على وأد مستقبل أبنائها والتلاعب بمطالب معيشتها اليومية.. فإذا كان الأمر هكذا فمن السائل ومن المسئول إذن؟ وكيف صارت مصر مرتعًا للذئاب المندسين والمحتكرين والعملاء والخونة والمتاجرين بالأديان والبلطجية؟ فهل جاءت الثورة لتذكرنا بحصان طروادة الذي عقد عليه الأمل في الأساطير لتخليص البلدة من الأشرار؛ فجاءهم محمل بما هو أشر، يحمل بداخله كل دواعي الخراب والهلاك؟ أم جاءت الثورة لتسقط أقنعتنا وتكشف النقاب عن الوجه القبيح للوعي المصري وأخلاق الشعب التي تلوثت بأنانية أفراده المفرطة؟ وهل أخفت الثورة في أثيابها كل عملاء المصلحة المنتهزين والمرتقبين للحظات ضعف الوطن؛ الذين تخفوا في أصوات الثوار وتعلقوا بذيول الميادين حتى صاروا أذنابًا تضرب في قلب الثورة وتراهن على أوجاع الوطن المنكوب؟ وهل قام الشعب بثورته للخلاص من أزماته القديمة التي خلفتها تراكمات فساد عصر مبارك حتى صارت إرثًا لنا، أم لفتح كشوف حسابات جديدة يدفعها فقط بسطاء هذا الشعب وفقراءه من راحتهم اليومية وتارة من قوت أبنائهم وأمنهم؟ هل جاءت الثورة لفصل الدين عن السياسة أم لفصل السياسة عن الدين أم لدمج الاثنين معًا دونما التفكير في أننا نعيش بعالم متغير تحكمه أخلاق اللئام، ومن العبث فيه أن نستخدم أخلاق الفرسان.. وهل حدد الشعب عن وعي طبيعة وشكل دولته القادمة، أم كله سمك لبن تمر هندي، والعشوائية هي الإطار العام في

تحركات الشعب نحو مستقبله.. ماذا غَيَّرت الثورة فينا؟ فهل جاءت مُغيرة لطبائع وضمائر كانت قد تبلدت في عصر كسا فيه الفساد أروقة الأخلاق لدى الساسة والشعب، أم جاءت فاضحة كاشفة لواقع أليم يشير إلى عدم صلاحية المعون الذي أفرز الساسة وهو الشعب، وأن المشكلة ليست في الساسة ولكن في المعون الذي يحويها، والمتمثل في ثقافة الناس وطرائق حياتهم وتنشئتهم على مبادئ غير أصيلة في مصر منها "لو جالك الطوفان حط أولادك تحت رجليك." وعمومًا فإن الإجابة على هذه التساؤلات لا تنفصل بحال عن ثقافة الشعب .. وعليه يقع العبء الأكبر من الإصلاح؛ فهو الذي قام بالثورة والوحيد الذي يتحمل تبعات فشلها .. وكما هَّبَ ليسقط عن حاضره أنظمة فاسدة متجبرة بكل ما تملكه من أدوات للقمع والهيمنة .. فقد آن الأوان لأن يثور على ذاته وطبائعه وعاداته وأطماعه وإرث الفساد الذي يحمله .. فإذا نجح في ثورته على ذاته .. عندها نقول: نجحت ثورة ٢٥ يناير.

***

الليبراليون والجماعة... في حضرة الرئيس

الشعب المصري من أكثر الشعوب إيمانًا بالقضاء والقدر، شعب لا يهتم إلا لكرامته ولا يثأر سوى لشرفه ولا يثور إلا بعد ظلم وصبر، شعب يحمل جملة من المتناقضات، فرغم حبه الشديد للحياة وتمسكه الأشد بالاستمرار فيها، نجده من أكثر الشعوب إقبالًا على الموت إذا ما تعارضت فكرة الموت مع عيشته كريمًا على الأرض. وهذا ما جعله خير رادع لكافة القوى الامبريالية التي غزت أراضيه على مر التاريخ، وانتهى من عراكه الطويل من أجل الاستقلال واستعادة الكرامة إلى الدخول في صراع أطحن مع حكامه المصريين الذين نهبوا حاضره ليضعوه في مستقبل أبنائهم؛ وَهَّب الشعب ثائرًا لتغيير المشهد وتحرير المستقبل المحتل لدى حفنة من المتآمرين على امتلاكه.. وسقط الحاكم وراح الشعب يبحث عن البديل. بحث في قمة السطحية والاستهتار لا يرقى لحجم ولا قيمة الدماء التي سفكت من أجله ولا لخطورة المرحلة التي يعيشها الشعب ولا لمستوى أحلامه. حالة من اللامبالاة والاسترخاء أصابت الشعب المصري في مرحلة حاسمة لاختيار رئيسًا

يخلف في التاريخ وعلى الأرض رمسيس ومحمد علي باشا والزعيم جمال عبد الناصر.

فبعد سقوط مبارك تنازعت الأهواء على كرسي الرئيس، وحبذ الليبراليون أن يكون توافقيًّا يمثل كل التيارات "رئيس أربعة في واحد" متغافلين كعادتهم إرادة الشعب وأن الرئيس لن يأتي إلا من خلال صناديق انتخابات حرة، المتحكم الأول والأوحد فيها هو حزب الكنبة كما يطلقون أو الأغلبية الصامتة التي ينكرون دائمًا تواجدها، وينصبون أنفسهم دائمًا وصايا عليها واصمين إياها بالغباء وسوء الإدراك والتصرف وعدم امتلاك الرؤية للمستقبل.. ولم يدرك الليبراليون أن هذه الأغلبية إن لم تكن تمتلك الرؤية وحنكة الحوار فإنها تمتلك القدرة على صناعة المستقبل وتشكيل سياساته من خلال هيمنتها على صناديق التصويت والاقتراع؛ ولعل هذا التجاهل أو ذاك الإنكار سوف يعود بكل هذه الأطياف مائة خطوة للوراء، فقد تأتي هذه الأغلبية برئيس ترفضه معظم الحركات السياسية وخاصة الليبرالية منها، وهنا يحدث تصادم حاد بين الليبراليين والرئيس مشابهًا لتصادمهم المشظي مع البرلمان. ولكن إذا حدث هذا التصادم فهل سوف تلجأ الميادين الليبرالية إلى تعيين رئيسًا موازيًا كالبرلمان الموازي الذي يسعوا اليوم لتشكيله؛ وبذلك يكونوا قد صنعوا لأنفسهم دولة جديدة داخل الدولة الأم، وفي ذلك دعوة غير مباشرة للانفصال من النسيج الوطني. فهل من المنطقي أن يختزل الليبراليون إرادة ٩٠ مليون مواطن في إرادة ٥٠ شخصًا قرروا الاجتماع سويًّا لاختيار الرئيس القادم؟ وعلى أية حال فإذا كانت هذه هي المعضلة فكيف نتفاداها؟ وهل من الممكن أن نتفق جميعًا على شخص وشخصية الرئيس، وإذا كان الاختلاف في الرأي وارد؛ فعلينا أن نبحث عن الفضيلة فيه.

وعلى الجانب الآخر فقد أثبتت الجماعة أنها الأشد ذكاءًا والأكثر حنكة في شئون السياسة من الليبراليين الذين وضعوا جُل هَمِهم في كرسي الرئاسة بدعمهم لأشخاص ربما اختلف الشارع المصري حول مدى مصداقيتهم أو على الأقل لم يحظوا برضا عام، في الوقت الذي توغلت فيه الجماعة في كافة المؤسسات الرئيسة بالدولة فمثلت الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى "السلطة التشريعية" ومعظم النقابات العمالية والمهنية "الجهات الرقابية" وراحوا يتحسسون الطريق للمؤسسات التنفيذية فاستقطبوا لصفوفهم فيلقًا من رجالات الشرطة وطالبوا بقبول دفعة شرطية جديدة من أبناء الجماعة، وتصالحوا مع الجيش .. وتعارضوا مع المنشقين من أبناء الجماعة الذين انشقوا طمعًا في كرسي الرئيس؛ فتلقَفَتهم خَيَابة الليبراليين، ففقدوا جزءًا كبيرًا من شعبيتهم في الشارع .. وبذلك تكون الجماعة قد وضعت أيديها على المشهد السياسي برمته في إطار من الرضا الشعبي شبه العام دون أن يفقدوا شيئًا من أحلامهم بل أخذوا أكثر مما كانوا يحلمون.. ففي الوقت الذي أصبحت فيه الجماعة هي الطرف الأكثر تأثيرًا في إعداد الدستور المصري انشغل الليبراليون بتشكيل مجلسًا لقيادة الثورة من أنفسهم بالإضافة إلى انشغالهم بملف محاكمات الرئيس المخلوع وأعوانه.. اهتمامات غير متكافئة وخطوات تحسب كلها لذكاء الجماعة.. ووفقًا لجملة الانجازات التي حققتها الجماعة يصبح الرئيس ليس سوى رمزًا شرفيًّا للسلطة أو استكمالًا للشكل العام للدولة ووجاهتها، تحركه أهداف الجماعة في إطار من الشرعية العامة، فإن جاء الرئيس من خلفياتهم كان توافقيًّا .. وإن خرج عن عباءتهم فالسلطة في أيديهم.

***

الوعي الثوري.. وأزمة الفلول

من التضليل الفكري أن نركز جل همنا على الآثار الإيجابية للثورة ونغض الطرف عن آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، فليس من المنطقي أن نُوصِم كل ناقد لسلوك الثوار بأنه فل من الفلول، وكأن كلمة فلول صنعناها لتكون بمثابة شماعة نحمل عليها كل دواعي الفشل وأسباب التشرذم، حتى صارت أغنية نَمَل سماعها ونكره تكرارها نظرًا للمبالغة في استخدامها من المثقفين والعامة، وليس من المطلوب أن نركن دائمًا لفكرة المؤامرة في تفسير أي معوق للجهود الثورية، ولا في مصلحة الثورة أن ينقسم الشارع إلى فلول متآمرين وثوار وطنيين، ومن الغبن السياسي أن نركن دائمًا في معالجة الشئون المصيرية إلى سياسة التخوين والتسخين، وعلينا أن نهرع جميعًا إلى نقد الذات وتقييم جهودنا الثورية قبل أن ترفع الأقلام وتَجِفُ الصحف ونَسَعَر جميعًا في أتون الفشل ونقف أمام التاريخ كلنا مذنبون، حيث تسببت الأحداث الثورية في إنتاج جيوشًا جرارة من المتعطلين عن العمل بدعوى الثورة واستعادة الحقوق، وللبطالة تأثيرها الأشد ضراوة على المجتمع من قسوة الفقر وشدة العوز

وغُبن النظام، فهي مرض لا يصيب سوى الفئات القادرة على العمل والطامحة في تغيير نوعية حياتها، ولديها من الرغبة والقوة ما يمكنها من تحقيق طموحاتها بسهولة ويسر. ففي الثورات حيث تنتشر الفوضى وتضعف قبضة الدولة في السيطرة والحكم وتتعطل عملية الإنتاج كما هو كائن، يتغير مفهوم البطالة ليصبح دربًا من السلوكيات والممارسات الإجرامية للمتعطلين، رغبة منهم في تحقيق تطلعاتهم الكبيرة والمتزايدة تحت وطأة الخيارات الحياتية التي أنتجتها ثورة التحرير بكل قدها وقديدها، والتي جعلت شريحة كبيرة من الشباب لا يجدون سبيلًا لتحسن نوعية حياتهم سوى أن يسلكوا مسلكًا غير شرعي مناقض للقانون والعرف، فالجريمة هي نتاج وإفراز طبيعي لبطالة قاسية على الشباب، ومن ثم فليس من الصالح أن نغض الطرف عن العلاقة الحتمية بين الأمرين، فأينما وَلَّت البطالة وجهها سبقتها الرذيلة إلى هناك..ولا يمكننا تغافل دور البطالة في إحداث حالة التحلل والتفسخ الاجتماعي التي يمر بها المجتمع في الآونة الراهنة. وإن ما يجرى على الشباب من مؤثرات وضغوط تدفعهم دفعًا لعالم الجريمة تؤثر أيضًا على الكبار من أرباب البيوت الذين لا يملكون حولًا ولا قوة في غالبية الأحيان للثورة على أوضاعهم المتدنية وبطالتهم المقنعة. ونحن في مقالنا هذا لا نقدم سوى دعوة للثأريين والمثقفين والعقلاء من شعب مصر، لأن يتخلوا عن البحث عن فلول النظام ومطاردتهم في الميادين وعلى شاشات التلفزيون والدعوة لعودة الإنتاج والاستقرار. وليس مقالنا سوى لفتًا لأنظار حكومة شرف والمجلس العسكري نحو خطورة مشكلة البطالة وتعطل الشباب التي تزامنت من إغلاق المصانع وتوقف كثير من الأعمال فضلًا عن تعطل حركة السياحة التي كانت تستوعب العدد الأكبر من الشباب، الأمر الذي

أفرز جيوشًا غفيرة من المتعطلين الذين لم يكن أمامهم سوى الثورة على بطالتهم المقنعة وأوضاعهم المتأزمة، أو الجريمة وتَسَوُّر المنازل والمنشآت، وكلاهما يشكل قنبلة موقوتة، إن تأخر تعطيلها وإبطال مفعولها أكلت الثورة والتهمت حصادها ووضعت مصر في مأزق تاريخي لا نعرف مداه.

***

خيانة الثورة ..

لا شك أن ما شهده شارع مجلس الوزراء في الجمعة الماضية وقبله شارع محمد محمود من أحداث دامية ومعارك طاحنة بين قوات الأمن والجيش وأطياف شعبية وشبابية مجهولة الهوية والمصدر والهدف، دليل قاطع على خيانة الثورة والإصرار على حرق الوطن .. تلك الثورة التي بدأت أحداثها بشعارات سلمية دفع الثوار أرواحهم مقابل السلم مع النظام المخلوع، وانتهت أحداثها ليست بشعارات فقط ولكن بسلوكيات دامية أهدرت أرواح الأبرياء وانتزعت الشعور بالأمان من قلوب المصريين وانتهكت سكينتهم وضربت الاقتصاد المصري في العنق، فإذا كان المتعارف على الثورة في كل الدنيا هو تحررها من كافة المبادئ الأخلاقية والعقل، فأكثر ما مَيَز ثورتنا في بدايتها هو أخلاقها التي وضعت في قاموس الثورات العالمية مصطلحًا جديدًا لم تعرفه الثورات من قبل هو الأخلاق.. وإذا كنا من قبل قد أرجعنا هذه السلوكيات إلى غيبة العقل الثوري ونقص الوعي الوطني لدى الشباب فالأمر الآن لا يحتمل سوى تأويل واحد للأحداث وهو التآمر على خيانة الثورة وإحباط

مفعولها الثوري، تلك المؤامرة التي تعددت أطرافها بتعدد مصالحهم واختلاف حدتها باختلاف أهوائهم وشدة وعيهم،، ولا نحمل إسرائيل ولا أمريكا وحدها مسئولية التآمر، ولكن الأخطر منهما أولئك المنساقون أو المدفوعون وراء مصالحهم المتاجرون بمستقبل الوطن..

لقد خنا الثورة مرات عديدة.. خناها عندما أتينا بحكومات متعاقبة اغترفناها من سلة الحزب الوطني المنحل واقتطعناها من أذرعة النظام المخلوع التي لا تنفد.. لقد خنا الثورة عندما تباطئنا في التعامل مع مطالب الشارع الثائر حتى أصبح مرتعًا للبلطجية والمتسولين والمندسين وطالبي البطولة والذين يعانون من هوس السلطة .. لقد خنا الثورة عندما تجمهرنا بمطالبنا الفئوية وأغلقنا مرافق العمل وعطلنا ماكينات الإنتاج وأوقفنا الطرقات واختزلنا مصلحة الوطن ومستقبله في مصالحنا الشخصية.. لقد خنا الثورة عندما أوقفنا تطبيق القانون وتدخل الشارع في أحكام الأمن والقضاء بشان أعمال الشغب والبلطجة والاعتداء على مؤسسات الدولة وإهدار وتخريب مرافقها.. لقد خُنا الثورة عندما أسقطنا هيبة الدولة وتطاولنا على رجل الأمن والجيش في الشارع وطاردناهم على شاشات الفضائيات.. لقد خنا الثورة عندما ذهبنا إلى صندوق الانتخاب بمعايير وأحكام دينية في الاختيار وعندما كَفَّر بعضنا الآخر وشكك في انتمائه الوطني.. لقد خنا الثورة عندما كافئنا الثرثارين والمتفيهقين والمتشدقين بالسياسة على القنوات الفضائية والميادين بكراسٍ في البرلمان المصري لقد خنا الوطن عندما حملنا متعددي الجنسيات على أعناق المصريين الشرفاء وحَكَمنّاهم في مستقبل الوطن فإذا احترقت مصر فروا جميعًا إلى بلاد الجنسيات

التي يحملون .. لقد خنا الثورة عندما افتقد الأب لاحترام ابنه والأستاذ لهيبة تلميذه ورجل الأمن لخوف اللصوص والمجرمين .. لقد خنا الثورة عندما أسقطنا النظام ولم نتفق على نظام بديل ترضاه العقيدة المصرية ويتوافق مع حضارتها على مر العصور .. إننا جميعًا مشاركون.. إننا جميعًا مذنبون والضحية في شتى الأحوال هي مصر .. وإن لم نهب جميعًا لاستعادة الوطن وكشف المتآمرين وملاحقة البلطجية والمندسين فسوف ندخل في نفق مظلم لا نعرف مداه ولا نقوى جميعًا على تحمل عواقبه.

***

ماذا لو تخلى المجلس العسكري؟

الأزمة ...وحتمية العلاج

تعالت الصيحات الداعية إلى تخلي المجلس العسكري عن مهامه القيادية لمجلس مدني يدير شئون البلاد ، معللين ذلك من وجهات مختلفة تارة بأن المجلس العسكري فشل في أداء مهامه في ضبط الأمن وقيادة الوطن إلى الاستقرار، وتسبب في إطالة المرحلة الانتقالية، فضلًا عن مماطلته في تحقيق مطالب الثورة والشعب، وتارة أخرى تشكيكًا في نوايا المجلس ورغبته الدفينة للاستمرار في الحكم، فضلًا عن التشكيك في تبعية المجلس للنظام السابق، وراح فريق من المثقفين يتهم المجلس العسكري مباشرة بالتورط في أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت في أسوان ثم انتقلت إلى ماسبيرو لتحفر نهرًا من دماء المصريين مسلمين وأقباط.. بالإضافة إلى اتهامه بالتورط في أعمال البلطجة والعنف التي شهدها الشارع المصري لترويع المواطنين؛ نظرًا لرغبته العارمة في تمديد قانون الطوارئ وتأجيل الانتخابات البرلمانية، فهو

متهم باتباعه لسياسة التسويف حتى يتمكن من فرض السيطرة والحكم .. ولكنه أراد حكمًا بإرادة شعبية وليس عن طريق الانقلاب العسكري .. ودعا هؤلاء جميعًا إلى تكوين مجلس للعمل الوطني يتشكل من أعضاء يتم انتخابهم من كل محافظة على أن ينتخب من بينهم مجلسًا رئاسيًّا لقيادة الدولة لحين تسليمها لسلطة مدنية تفرزها الإرادة الشعبية في الشارع المصري.. ولم ينتهي التشكيك عند هذا الحد بل وصل الأمر إلى التشكيك في وطنية المجلس العسكري ومشاركته في صفقة سرية رباعية مع تركيا وأمريكا وإيران تبدأ بإغلاق السفارة الإسرائيلية، مع تكريس أعمال العنف والبلطجة حتى لا يصل التيار الإسلامي للحكم .. متناسين دوره الوطني في حماية الثورة وتأمين الثوار .. وجاءت هذه المطالبات عفوية من أشخاص غير مسئولين لا يدركون طبيعة ما يطلبون .. فكيف يطالبون المجلس العسكري بقرارات مصيرية وهم يشككون في نواياه .. وافتقدت هذه الرؤى إلى القدرة على التعقل والتدبر وضبط النفس، فلم يتساءل المطالبون عن نتيجة تخلي المجلس عن مسئولياته.. ولم يحسبوا حسابًا لعواقب ذلك التخلي وتغييب المشهد العسكري من الشارع المصري، في لحظة تاريخية حاسمة، فقد الشارع فيها تواجدًا حقيقيًّا لرجل الأمن، وظروف اقتصادية ضاغطة، تدفع بشدة إلى الجريمة بشتى أنواعها ومختلف مجالاتها .. وفتنة طائفية متأججة تأكل في النسيج المصري يومًا بعد الآخر، وقودها برامج إعلامية متآمرة .. يقودها نخبة من المراهقين السياسيين من المثقفين، الذين لا يرون سياسيًّا أبعد من أقدامهم .. ويعملون بكل إصرار لفض الشمل وقطع النسيج الوطني، في لحظة يعج فيها الشارع المصري بتيارات وقوى سياسية متعددة ومتنوعة الفكر والعقيدة، تحكمها بقوة أهدافها السياسية ومصالحها الفئوية، وتمتلك

الاستعداد الكامل للتناحر وفرض الرأي، ولم يفكرون لحظة في نتائج ما بعد التخلي وكيفية تشكيل المجلس المدني، ومن الذي يقوم بتشكيله وآليات اختيار عناصره وسماتهم الشخصية وتكوينهم السياسي وانتماءاتهم الفكرية والحزبية والدينية وما الضمانات لعدم تمسكهم بالتحكم والسيطرة، وكم سوف تكون فترة بقائهم وهل وجود المجلس المدني سوف يقلص من الفترة الانتقالية أم أنه حتمًا سيعمل على إطالتها فضلًا عن مدى كفاءته في الحكم وإدارة شئون البلاد .

فإذا كان هذا المجلس المدني سوف يتم انتخابه من عامة الشعب فلماذا لا ننتخب رئيسًا للجمهورية مباشرة؛ توفيرًا للوقت ودرءًا للخلاف والتضارب والفتن وحماية لأموال الشعب من أن تأكلها نار الانتخابات وهل سوف يناط المجلس العسكري بتشكيل ذلك المجلس المدني المنتخب، وهم يشككون في مصداقيته؟ ولهذا فإنني أطالب المجلس العسكري بالالتزام بواجباته الوطنية تجاه الشعب والثورة، والسعي بأقصى السرعة لتقليص المرحلة الانتقالية وعدم تأجيل الانتخابات البرلمانية لأي سبب من الأسباب .. وعلى المطالبين بعودة العسكريين إلى ثكناتهم أن يعودوا إلى رشدهم .. ويتخيلوا بلدًا تفتقد إلى الأمن الشرطي والقوة العسكرية في آن واحد.. إنها فوضى تحرر الثقافات المكبوتة .. وجعجعة الإعلام الموجه التي لا تفرز سوى الخراب والتدمير.

***

مَنْ أسقط النظام؟

مرحلة عصيبة تلك التي شهدتها مصر منذ أحداث يناير وتخلي الرئيس عن الحكم .. سيجالات فكرية عديدة - فعالة أحيانًا وعقيمة في أحايين كثيرة- سيجالات لم تسفر إلا عن عديد من الائتلافات والحركات السياسية المتصارعة في الوصول للحكم، يصحبها مزيد من الشقاق والانفلات وحالات التدهور القيمي والإنتاجي .. سيجالات فكرية بعيدة تمامًا عن مستقبل مصر الحقيقي وعن مصلحة الأمن القومي لها.. سيجالات حول ثورة تعددت فيها قياداتها ورموزها السياسية .. لدرجة أنه أصبح مع هذا التعدد من الصعوبة التكهن بمن سيحكم مصر .. والسبب في ذلك أن كلًا من الحركات السياسية والتنظيمات والائتلافات يرى أنه كان له الدور الأعظم في إسقاط النظام .. وأنه الأحق في حكم مصر.. فضلًا عن الأطياف المختلفة الفكر والعقيدة من الشباب المنتمية لبعضٍ من هذه التنظيمات والمتكتلة في كيانات مستقلة وبشكل غير رسمي، ترى أنها الفاعل الأول والمهم في إسقاط النظام .. وأن هذا التعدد في الفكر والعقيدة بالإضافة إلى تنوع الطموح السياسي واختلافه

من طبقة اجتماعية لأخرى ومن مرحلة عمرية لأخرى أيضًا يجعل من الصعوبة بمكان الاتفاق حول أهدافًا واضحة للثورة، وكذلك على الصفات التي يجب أن يتمتع بها الرئيس المنتظر.. وما طبيعة التشكيلات الاجتماعية والسياسية التي سوف يأتي منها.. وهل لدينا استعدادًا واضحًا للالتفاف حول شخصية مصرية واحدة، نمنحها الثقة الكاملة في إدارة شئون البلاد.. أم أن الفترة الانتقالية سوف تمتد إلى أن تنحني هامة الثورة بانحناء موارد البلاد ونقص الإنتاج فيها .. ولن يدفع الثمن سوى فقراء هذا البلد والأبرياء فيه .. كل هذا الشقاق وكل هذه الاختلافات دفعتنى لأن أناقش وبعمق الإجابة على سؤال: من الذي أسقط النظام؟ حيث أن التكهن بشخصية ومرجعية الرئيس القادم مرهون بالاتفاق حول مرجعيات وخلفيات المتسببون في إسقاط النظام ومدى الإجماع الشعبي عليهم .. فإذا كان الشباب يرون في أنفسهم الفاعلين الحقيقيين للثورة والذين غامروا بمستقبلهم وضحوا بأرواحهم من أجل إسقاط النظام؛ وبناء عليه فهم أصحاب الحق الأول في تقرير مصير مصر ورسم مستقبلها.. وهذا ما اتضح جليًّا في الحوار الذي أجراه وائل غنيم في برنامج العاشرة مساء عندما قال "آن الأوان لأن نتخلى عن مقولة أنا أبوك وبفهم أكتر منك" فقد نجح الشباب في تحقيق ما عجز عن تحقيقه الآباء قرابة الثلاثين عامًا، وكانت هذه المقولة بمثابة دعوة للثورة على أفكار الكبار والعبث بخبراتهم في إدارة شئون البلاد.. ويا ليتهم اتفقوا جميعًا كشباب على رؤية واحدة لمستقبل مصر.. بل تشيعوا لأكثر من ١٣٢ ائتلاف لثورة ٢٥ يناير لم يتفقوا سوى على القليل من الأهداف واختلفوا حول الأكثر.. فإن أصحاب الفكر والحركات والأحزاب السياسية المعارضة والإسلاميين بشتى طوائفهم والمثقفين يروا أنهم الأحق في رسم مستقبل

مصر وقيادته.. فهم الذين جابهوا النظام سنوات طويلة، وعاشوا في ظله سنوات عِجاف، عملوا فيها على كشف مفاسده وفضح عيوبه، وتحملوا في سبيل ذلك مغارم كثيرة من سجن واعتقال ودمار لمصالحهم الاقتصادية واستبعاد من الحياة السياسية برمتها .. وكانت هذه المجهودات هي النواة الحقيقية التي حفَّزت على الثورة ودفعت إليها .. ولولا هذه المعلومات لما استطاع هؤلاء الشباب بإمكاناتهم المتواضعة من إماطة اللثام عن نظام مبارك.. وبالرغم من منطقية مبرراتهم، إلا أنني أرى أنهم فشلوا جميعًا في الاتفاق حول تحديد أهداف الثورة وقيادة مصر في مرحلة ما بعد التنحي .. كما أنهم فشلوا في الاتفاق حول شخصية واحدة وترشيحها لحكم مصر .. فكل طائفة ترى أنها الأولى والأحق بقيادة مصر.. ورفضوا جميعًا شباب وحركات سياسية – التسليم بفكرة المؤامرة الخارجية لإسقاط النظام والإطاحة بالرئيس المصري.. ذلك الطرح الذي طرحه نخبة من المثقفين والعسكريين وكشفت عنه بعض التقارير السرية لأمن الدولة والتي استعرضها عادل حمودة في برنامجه التليفزيوني والتي أشارت إلى أن ما حدث في مصر في ٢٥ يناير هو أمر مدبر من قبل ثلاثة دول هي أمريكا وإسرائيل وإيران .. وأن أمريكا خصصت أكثر من ٤٠ ألف دولار لتغذية حالة الانفلات في مصر وهو ما ذكره د. يحيى الجمل للإعلامي طوني خليفة في برنامج "الشعب يريد" وأن هذا الانفلات يعد تصديقًا لما تنبأت به كوندليزا رايس عندما تحدثت عن الفوضى الخلاقة .. وما ذكرته أنا في كتابي – التنمية والجريمة المعولمة – تحت عنوان سياسات الإفقار والهدم الخلاق .. من أن هناك مؤامرة لإفقار الشعوب العربية – ومن بينها مصر طبعًا – وذلك من خلال هدم النظم السياسية الحاكمة وشيوع حالة الفوضى في البلاد .. وكانت

الهيئات الأجنبية المانحة هي الذراع الفاعل في تحقيق هذا الهدف .. وجاري اليوم التحقيق في مِنح المعونة الأمريكية للجمعيات الأهلية والتي خصصت للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر .. وكذلك التدريبات التي نظمها المعهد الجمهوري الدولي للشباب في أكثر من دولة لتنمية قدراتهم على تعبئة الجماهير وحشدها حول قضية بعينها ... وبرغم اقتناعي بكل ما سبق كفاعلين حقيقيين في إسقاط النظام إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حجم الفساد الذي انتهى إليه حكم مبارك والذي خلَّف ورائه آلاف الحانقين على حكمه، والذين أعتبرهم أساسًا هم الفاعلين الحقيقيين في إسقاط النظام .. ولكني أطالب بسرعة تجاوز الإجابة على هذا السؤال "من الذي أسقط النظام؟" لأن الخلاف والانشقاق يظل قائمًا ما زالت الإجابة على هذا السؤال باقية .. ولن نتجاوز هذا السؤال إلا بتوحيد الصف المصري، وإنهاء الخلافات الفكرية والاتفاق على أن الذي أسقط النظام هو مفاسده .. دون أن نتجاهل فكرة المؤامرة وأن هناك شعوب تتربص بمصر .. وتسعى جاهدة لتفتيت وحدتها، وبث روح الشقاق والفتن الفكرية والطائفية فيها .. وأن إغفال هذه الفكرة يعد في وجهة نظري خيانة كبرى للوطن.. وأنا لا أطالب بالتسليم بها ولكن أنادي بتصديقها ولو بنسبة وأن تُؤخذ في الاعتبار؛ حماية للأمن القومي المصري .. ويجب على كل الأطياف الثائرة أن تتقبل وجهة النظر الأخرى، حتى لا نتحرر من ديكتاتورية النظام إلى الوقوع في ديكتاتورية الثوار .. الذين يعتبرون أن التسليم بفكر المؤامرة الخارجية هو تشكيك في نزاهة الثورة ونظافتها من الأيدي الأجنبية، وكذلك إهدارًا لدماء الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل إسقاط النظام .. وعلى كل الائتلافات المتعددة والمتنوعة فكريًّا اختيار ممثلين لها، حتى يسهل الاتفاق، من خلال تحديد الأهداف العامة

للثورة وإعلانها دستوريًّا .. وتحديد الصفات الواجب توافرها في الرئيس المرتقب.. حتى نتمكن من التقليل من حالة الانفلات الأمني والضياع الاقتصادي الذي تمر به مصر، ونتجاوز المرحلة الانتقالية بأقصى السرعة الممكنة.. ولكي نتمكن من توحيد وتقوية الجبهة الداخلية وتحقيق الاستقرار فيها، حتى نتفرغ جميعًا لحماية وتقوية جبهتنا الداخلية .. التي استغل الصهاينة حالة عدم الاستقرار الداخلي وراحوا يهاجمون الحدود المصرية ويهدرون الدماء المصرية الطاهرة على رمال سيناء .. فإن لم تتوحد الصفوف والأفكار وإن لم يتم إعلاء مصلحة مصر فوق المصالح الطائفية والحزبية .. فلكي الله يا مصر وللأبرياء خالص العزاء.

***